دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

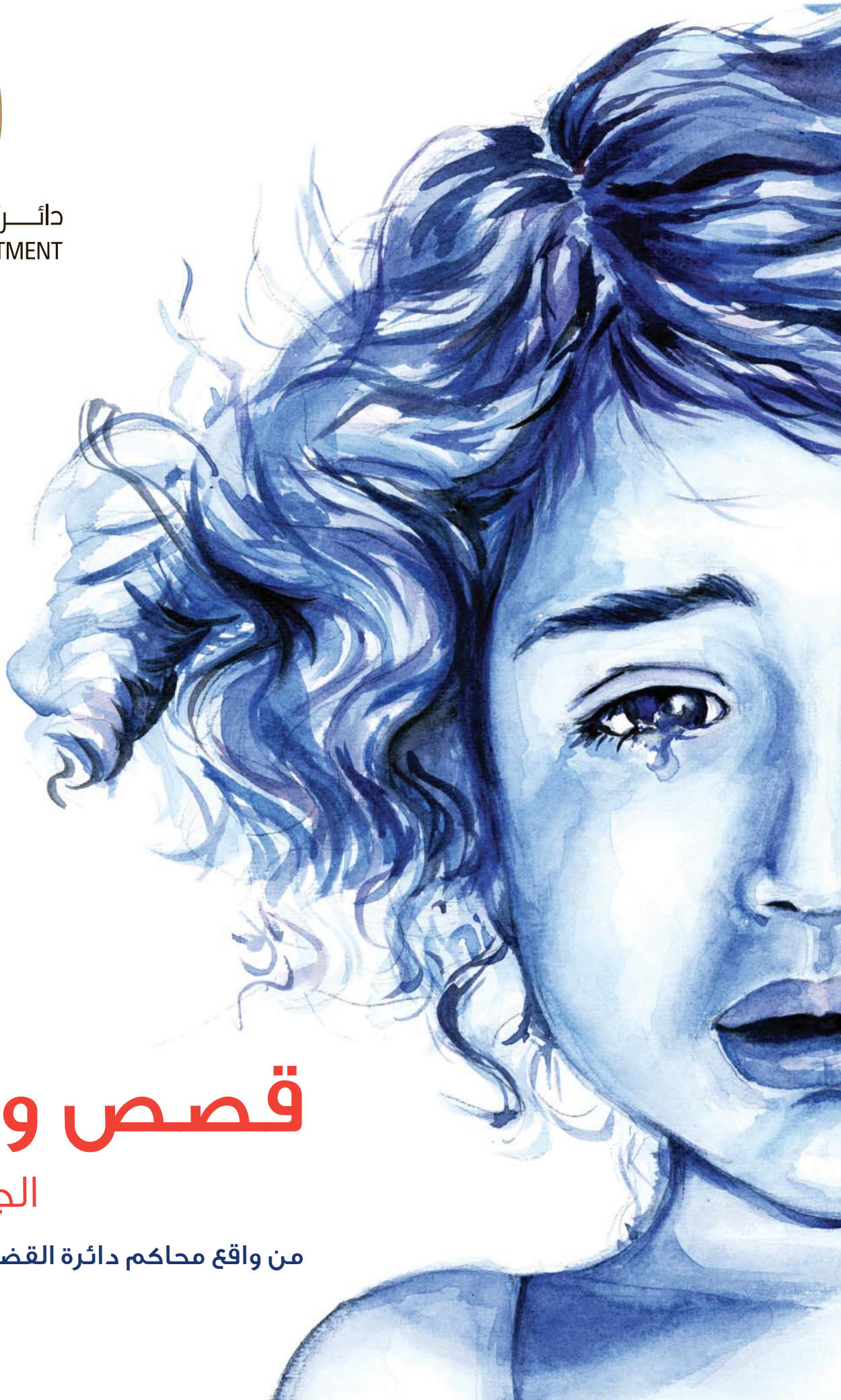

قصص وعبـــر

الجزء الثاني

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قصص وعبـر (الجزء الثاني)

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

إعداد وتنفيذ: **قطـاع الاتصـال والعلاقـات العامـة**

بقلم: **إيمـان كلش**

بريشة الفنانة: **عـواطف الحمادي**

جميع الحقوق محفوظة لدائرة القضاء في أبوظبي ©2014

دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قصص وعبر

الجزء الثاني

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

طعنتان..
في القلب

أصيب الموجه في إدارة التوجيه الأسري بدائرة القضاء في أبوظبي بالدهشة من اصرار تلك الزوجة الشابة على الطلاق رغم أنها لم تذكر عيباً واحداً في زوجها، بل كانت توافق على كل مايذكره عن المحبة التي طالما جمعتهما وحسن معاشرته لها حتى أنه لم يهنها أو يتلفظ بما يسوءها، وكيف أن حياتهما كانت تسير محفوفة باللحظات السعيدة التي لم يعكرها سوى أن لهما ابنة ولدت بإعاقة خلقية جعلتها تعتمد على والديها حتى في وضع اللقمة في فمها.

نظر الموجه إلى الزوجين اللذين بدوا وكأنهما شطران للقمر، وتأسف أن تنتهي حياتهما الزوجية ، فقرر أن يبذل فوق مايمكنه من جهد ليبقيا معاً على الأقل من أجل طفليهما وخاصة ابنتهما المريضة التي تحتاج إلى وجود كلا والديها معها، ولذلك قرر تأجيل الجلسة إلى فترة طويلة ليعطي الزوجة فرصة لإعادة التفكير بطلبها، ولكن في الجلسة التالية بقيت الزوجة على إصرارها دون أن تعطي سبباً واحداً لتبريره، وأضافت أنها لاتريد حضانة أبنائها أو أي شيء من زوجها، هي فقط تريد الطلاق وأن ترحل وحدها، فقام الموجه بالتأجيل أكثر من مرة مع محاولات مستميتة لتغيير رأي الزوجة دون فائدة، وفي النهاية رضخ الزوج وقام بتطليقها، فكانت المفاجأة أنها خرجت سعيدة مبتهجة وسط دهشة الجميع.

أشهر عديدة مرت على الحادثة قبل أن تحضر الزوجة إلى إدارة التوجيه الأسري للمطالبة برؤية أبنائها، وعندما استدعى الموجه والدهم الذي بدا وكأنه قد كبر في هذه الأشهر سنوات، وقد ملأ الهم والحزن وجهه، فلما سأله الموجه عن سبب عدم السماح لطليقته برؤية أطفالها، بادره الشاب بالسؤال: ألم تتذكرني سيدي، هل نسيت قصتي مع طليقتي، هل تذكر كم حاولت مشكوراً اقناعها بالبقاء في بيتها ومع أبنائنا، والآن هي تشكو أنني منعتها من رؤية أبنائها وأنا لم أفعل، ولكن عندما اتصلت بي بعد أشهر من الغياب الكامل وأعلمتني بما أخفته طول الوقت وأرتني الصورة كاملة لما حدث، شلت المفاجأة لساني.

واسترسل الشاب وكل تفصيل في وجهه ينطق بالألم ، كان يتحدث عن حياته الزوجية التي بناها بعد قصة حب جمعته مع من كانت زوجته، وكيف رزقهما الله بطفل رائع، وطفلة رغم اعاقتها اعتبراها نعمة من الله وأحباها كأخيها وربما أكثر، وكان لهما عائلة صديقة مكونة من زوجين في عمر يقارب عمريهما، ورغم أن هذه العائلة كانت تفوقهم ثراء بكثير كانت العلاقة وطيدة بينهما، حتى أن أصدقائهما كثيراً ماكانا يبيتان في منزلهم لأيام، وكان أفراد العائلتين يجلسون جميعاً مختلطين رجالاً ونساء، فهذا مقبول في مجتمعهم وبلدهم، وهكذا كان الجميع يأكلون ويسهرون معاً ولطالما شكل وجود تلك العائلة متنفساً يزيد من سعادة أسرته ويغني حياتها بمزيد من الأوقات المرحة.

وعندما طلق زوجته بعد اصرارها الغريب اختفت الزوجة وكذلك صديقه من حياته، وهو لم يلاحظ ذلك لأنه أصبح كثير الانشغال بعمله من جهة ومن جهة أخرى بالعناية بطفليه وخاصة ابنته التي كانت تحتاج إلى من يضع اللقمة في فمها، وهو بين هذا وذاك غاب عن الحياة ولم يعد يشعر بالزمان أو بالناس. وبقي على هذه الحال إلى ذلك اليوم الذي اتصلت به زوجته بعد غياب دام أشهر، ففرح لسماع صوتها وأخذ يسألها عن سبب غيابها الطويل، وكانت المفاجأة أنها كانت مسافرة مع زوجها الجديد الذي تزوجته في اليوم التالي لانتهاء العدة، أما الخبر الذي طعنه في قلبه أن زوجها الجديد هو صديقه الذي كان يزوروهم مع زوجته وكانوا يقضون معاً معظم أوقاتهم.

ثم تابع الشاب وكأنه يكلم نفسه، كان يتساءل إن كان هو من أخطأ بأن فتح منزله للغرباء وسمح لرجل غريب أن يجلس مع زوجته، كان يتحدث عن الثقة والاحترام، قال أنه لم ينظر يوماً لزوجة صديقه إلا كما ينظر إلى شقيقاته، فكيف سمح الأخير لنفسه أن يخون ثقة أعز أصدقاءه ويراود زوجته حتى حملها على هجر منزلها وأطفالها، وأخذ يسأل إن كان صديقه حسده على جمال زوجته أم أن زوجته هي من حسدت زوجة الأخير على ثراء زوجها ومن منهما راود الآخر، واستطرد قائلاً أن هذا ليس بغريب وكان يجب عليه أن يتوقعه، فإن مافعلته ليس سوى إعادة لما سبق وقامت به والدتها مع والدها عندما هجرتهم وكانت هي لا تزال صغيرة وتزوجت بصديق والدها، كان عليه أن يحسن الاختيار ويحترس من النسب فإن العرق دساس كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أنه عليه الصلاة والسلام حذر من خضراء الدِّمن وهي المرأة الحسناء في منبت السوء.

ثم نظر الشاب إلى الموجه الذي كان يتابعه مشفقاً وقال : سيدي أنا لم أمنعها من رؤية أطفالها وليس لي ذلك، ولكن الألم أثقل لساني من شدة ماسمعت فلم أستطع الرد عليها عندما طلبت ذلك فاعتقدت أنني أرفض. فلتأتي متى شاءت فهي تعلم أين ومتى تجدهم. ثم غادر مكتب التوجيه وسط دهشة واشفاق الحاضرين.

دموع أب..
في محكمة الجنايات

امتلأت عيون حاضري جلسة محكمة جنايات أبوظبي بالدموع عندما احتضن ابنته الصغيرة وارتفع صوت نشيجهما حتى اخترق قلوب الجميع، ورفعت هيئة المحكمة الجلسة احتراماً للحظة إنسانية لأب حرم من رؤية ابنتيه منذ أشهر. ومهما كانت الأسباب والحيثيات المباشرة لهذا الموقف، فإن السبب الرئيس أن الأبوين فقدا أداب التخاصم بعد طلاقهما، ونسيا أنهما محكومان بتقبل أحدهما الأخر والتفاهم لما فيه مصلحة بناتهما.

بدأت القصة قبل سبع سنوات عندما زادت الخلافات بين الزوجين وحدث الطلاق رغم وجود طفلتين أكبرهما في الخامسة من العمر. وكما يحدث غالباً بقيت الطفلتان في حضانة والدتهما في منزل الزوجية الذي غادره الأب ليبني أسرة جديدة، ولكنه بقي على تواصله مع ابنتيه وقد وفر لهما الحياة الكريمة التي تتناسب مع دخله وبالتساوي مع أبناءه من زوجته الجديدة. وكان يرى ابنتيه يوم الجمعة من كل أسبوع حيث تقضيان إجازتهما في بيته الثاني مع إخوتهما ثم تعودان في أخر النهار إلى والدتهما، وهكذا مضت السنوات التي سبقت يوم الحادث.

في ذلك اليوم ذهب سائق الأب كعادته وأحضر الفتاتين لزيارة والدهما في شقته بالطابق الأول في مبنى صغير يمتلكه، وما إن وصلتا حتى ركضتا على الدرج تتسابقان للوصول إلى أبيهما، وكان برفقتهما السائق، وقد سبقت الفتاة الصغيرة أختها الكبرى ووصلت نهاية الدرج، وفي تلك اللحظة أمسك السائق الفتاة وحاول أن يقبلها على خدها، فتفلتت منه بسرعة، عندها دفعها نحو الحائط محدثاً كدمة بيدها وساقها، ولكنها ركضت منه ولم تخبر والدها أو زوجته بما حدث.

وفي المساء رجعت الفتاتان إلى والدتهما التي أخذت تسألهما عن تفاصيل يومهما، فأخبرتها الصغيرة أن شقيقتها كانت تبكي، ثم أخبرتها الفتاة عما فعله السائق وأرتها مكان الكدمات التي أصيبت بها، فاتصلت الأم بوالد بنتيها وأخذت تصرخ وتلومه على ماقام به سائقه محملة إياه المسؤولية لاهماله الفتاتين. عند ذلك طلب الأب منها الهدوء مؤكداً انه سيتصرف.

ذهب الأب من فوره إلى السائق وواجهه بما قالته الفتاة، فأكد أنه لم يحاول تقبيلها، ولكنها كانت تركض بسرعة محاولة اللحاق بشقيقتها فحملها من الخلف ليركض بها مشاركة منه في لعبهما، وقال أنه يوصلهما منذ سبع سنوات، كما يوصل أشقاؤهما من وإلى المدرسة فلماذا يفعل هذا الآن. وصدق الرجل كلام سائقه، ولكنه أنهى خدماته وقام بتسفيره إلى بلده من باب اتقاء الشر في حال وجود أي شبهة لصحة ما شعرت به الفتاة.

لم يرضي الاجراء الذي قام به الأب طليقته، فذهبت وتقدمت ببلاغ إلى الشرطة عن الواقعة، ثم امتنعت عن السماح للأب برؤية بناته على أساس أنه غير أمين عليهما. وبناء عليه قام الأب باستدعاء السائق من بلده وأرسل له تذكرة ليعود، حيث قبض عليه في المطار ليتم تحويله لمحكمة الجنايات.

وفي جلسة المحاكمة وقفت الصغيرة التي لم تصل بسنوات عمرها إلى الثانية عشر بعد لتروي ماحدث معها بينما أنكر المتهم أقوالها مؤكداً أنه حملها فقط وأنها هي التي تسببت في الكدمات في يديها وساقها بعد أن تفلتت من يده. من جهته الأب أكد للمحكمة أن القضية بالكامل مختلقة من قبل الأم التي أرادت من ذلك قهره بمنعه من رؤية بناته، وإلا ما الداعي لإبلاغ الشرطة وجعل فتاة صغيرة بهذا العمر تقف هكذا موقف في المحكمة بعد أن قام بإنهاء خدمات السائق وإبعاده إلى بلده، فإن كان أخطأ فقد عاقبه بإنهاء خدماته وإن كان خطراً فقد أبعده إلى بلده، وأضاف أن طليقته لم تسمح له برؤية بناته من يوم الحادث، فردت هيئة المحكمة أنها مختصة بالجانب الجنائي من القضية، أما موضوع السماح له برؤية بناته فيمكنه إثارته أمام محكمة الأحوال الشخصية.

وفي آخر الجلسة طلب الأب أن يتحدث إلى الطفلة المجني عليها أمام المحكمة، وجلس على ركبتيه أمام ابنته مستفسراً عن حقيقة ماحدث، ثم سألها إن كانت بخير فردت أن يدها وساقها قد جرحتا، عند ذلك نزلت دموع الأب واحتضن ابنته فبكى وبكت بصوت عالي. أمام هذا الموقف رفعت المحكمة الجلسة بعد أن قررت تأجيل القضية للنطق بالحكم، فأخذ الأب وابنته وخرج من المحكمة ودموعه لاتزال تملأ وجهه. وفي الجلسة التالية نطقت المحكمة بالحكم على السائق بالحبس أربعة أشهر مع إبعاده عن الدولة بعد تنفيذ الحكم.

بين حتمية القدر ومسؤولية الخطأ

تناولت وسائل الإعلام حول العالم قضية البروفيسور الجنوب أفريقي الذي كان يحاكم في أبوظبي بتهمة القتل الخطأ لطفلة كان يعالجها من مرض السرطان، وكانت التهمة هي أنه تسبب بإهماله في حدوث نزيف دماغي أدى إلى وفاتها، ورغم أنه البروفيسور حصل على البراءة مما أسند إليه. ولكن وسائل الإعلام الغربية تناولت بالانتقاد مبدأ محاكمة طبيب بالتسبب في وفاة طفلة مصابة بمرض خطير كانت ستموت بأي حال، وهذا الطرح ألقى الضوء على سوء فهم لمعنى المسؤولية المهنية عن التسبب بالضرر لأخرين، فالقضية هنا أن هذه الطفلة كان من حقها الحصول على الرعاية الطبية التي تحافظ على حياتها مادامت هذه الحياة قائمة مهما كانت فرصتها بالنجاة ضعيفة، أما الموت فهو من أمر الله وقدره عز وجل. وكذلك في كل مهنة على الأخصائي أن يبذل الجهد المتعارف عليه ويستعمل العلم المعمول به في أداء واجبه، وهو ليس مسئول عن النتائج مادام قد بذل الجهد المطلوب.

وفي قضايا أخرى، شهدت محاكم أبوظبي خلال العام الماضي ادانة طبيب تخدير لتسببه في إحداث شلل في كامل جسد طفل قدم لهم مخدر بجرعات كبيرة تسببت في اتلاف دماغه وقضت على مستقبله، وقد اعتمدت المحكمة في إدانتها على تقارير اللجنة العليا للمسؤولية الطبية التي أكدت أن هذا الطبيب لم يتبع المعايير المتعارف عليها في مهنته، ولو ثبت أن هذا الضرر قد حدث رغم تقيد الطبيب بمعايير مهنته لما تحمل هو والمؤسسة الطبية التي يعمل بها مسؤولية التعويض عن هذا الضرر.

وفي قضية أخرى يحاكم مستشفى بالتسبب في وفاة شاب دخل إليها متسمماً فشخصت حالته على أنها مغص وأعطاه الطبيب دواء لايناسب حالته فتوفي، وأوضحت محكمة نقض أبوظبي في اتهامها للمستشفى أن الطبيب لم يقم بالفحوصات والتحاليل اللازمة للتعرف على سبب آلام المجني عليه مما ساهم في وفاته.

كما شهدت محاكم أبوظبي قضيتين ادين بهما فندقين في أبوظبي تتعلق إحداهما بغرق طفلة في مسبح الفندق المتهم بينما أدين الثاني بالتسبب في غرق شاب، ولم تكن التهمة أن الحادثين وقعا فهما قدر، ولكن الإدانة تمت بناء على عدم توفير الفندقين للاحتياطات اللازمة لتجنب هذه الحوادث، وخاصة في حادث غرق الطفلة حيث تبين أن لا أحد من موظفي الفندق يعرف مبادئ الاسعاف في حالات الغرق ناهيك عن عدم توفر منقذين كما هو في حالة غرق الشاب، ورغم الإيمان بأن وفاتهما من قدر الله عز وجل، إلا أن ذلك لاينفي أن الفندق أهمل في توفير الاحتياطات التي تحد من هذه الحوادث.

وفي قضية جزائية أدانت المحكمة إحدى الشركات بالتسبب بوفاة اثنين من عمالها اختناقاً واصابة ثالث بغيبوبة لازالت حتى الآن منذ أكثر من سنة، وذلك بعد دخولهم لتنظيف خزان يحتوي على غازات سامة، وأوضحت المحكمة أنه كان على الشركة توفير أقنعة خاصة لتزويد العمال بالأكسجين عند دخولهم لهذه الخزانات، بالإضافة إلى توفير مشرف لمتابعة عملهم لضمان التزامهم بإجراءات السلامة،

وكان اهمال الشركة الالتزام بهذه المعايير هو محور ادانتها وإلزامها بدية العاملين.

وفي مهنة المحاماة أيضاً تنحصر مسؤولية المحامي ببذل الجهد وفق المتعارف عليه والمتوقع من المحامي المتوسط المستوى وفق المعايير الأساسية، ولا يحاسب على خسارته للقضية إن حدثت، ومن ذلك رفض محكمة أبوظبي المدنية دعوى رفعها أحد الأشخاص ضد محاميه لمطالبه بالتعويض عن تسببه بخسارته لقضية تجارية مما أسفر عن خسارته لمليون درهم، وذلك على أساس أن المحامي لم يقدم إلى محاكم أبوظبي مستند يثبت أن العقار الأصلي موضوع الدعوى كان بأبوظبي قبل أن تستبدله الشركة له بعقار في دبي، مما أدى إلى رفض الدعوى لعدم الاختصاص في أبوظبي، وفي محاكم دبي لم يحضر المحامي شخصياً بل كان حضوره من خلال محامي أخر بالإنابة مما أدى إلى خسارته للقضية وتكبده مليون درهم، وأوضحت المحكمة أن ملف القضية لم يتضمن مايثبت أن المدعي قدم لمحاميه صورة عن العقد الخاص بعقار أبوظبي، كما أن عدم الحضور شخصياً جلسات المحاكمة في دبي لايعتبر تقصير وفق معايير ممارسة مهنة المحاماة.

نهاية طفل..
بين قسوة أبيه وضعف أمه

لا أحد يعرفه بماذا كان يفكر عندما رفض المثول أمام المحكمة ليواجه ما اقترفت يداه، ولكن المحكمة أصرت على حضوره أمامها ليدلي بأقواله ويحضر دفاع محاميه ومرافعة النيابة، ولكي يقول للمجتمع بأسره بماذا كان يفكر عندما أنزل الضربات على جسد ابنه الصغير الذي لم يتعدى الثانية عشر من عمره حتى فارق الحياة فلم يجد من يرحمه سوى خالقه الذي أمر بقبضه إليه ليرتاح وإلى الأبد من ظلم أبيه وضعف واستسلام أمه. فما كان لقسوة الأب أن تستمر لتصل به إلى هذه النهاية لو انتصرت والدته لأمومتها ودفعت ولو بجسدها فقط الألم عن ولدها.

المتهم في هذه القضية ككل الآباء يحلم أن يكون ابنه الأذكى والأجمل والأقوى وكل صيغ التفضيل للصفات الجميلة في لغتنا العربية، وهو أيضاً كمعظمنا لم يفكر يوماً أن ينظر إلى ابنه ليحدث نفسه بأنه سيحبه ويتقبله كما هو وسيساعده فقط ليصل إلى أعلى درجة ضمن حدود إمكانياته، فنحن نعمد دائماً إلى الضغط على أبنائنا بكل الوسائل ليكونوا الأفضل حتى وإن كانوا لا يحملون في تكوينهم الاستعداد لذلك، فنحرمهم في معظم الأحيان من طفولتهم، وأحياناً كما في هذه القضية، من حياتهم.

في ذلك اليوم اتصل المتهم بزوجته ليخبرها أن ابنهما المجني عليه قد استلم شهادته، وبعد فترة اتصل بها ليخبرها أن الفتى لا شك قد رسب في المدرسة ولذلك لم يحضر الشهادة وادعى أن المدرسة أجلت تسليمها إلى اليوم التالي، وما إن وصلت الأم إلى المنزل حتى شاهدت المجني عليه وهو يبكي من أثار اعتداء والده عليه بواسطة وصلة الكومبيوتر التي طالما اعتاد أن يستخدمها في ضربه، فقامت بأخذه للتخفيف عنه ونامت بقربه في سريره لتبقيه في حضنها.

وبعد المغرب فوجئت أم المجني عليه بالمتهم وهو يوقظ ابنها وينتزعه من حضنها ليواصل ضربه للمرة الثانية بوصلة الكومبيوتر وهو يسأل عن الشهادة، والصغير يقسم له أنه لم يستلمها وأن المدرسة أجلت تسليمها، ولكنه لم يصدق وواصل ضربه حتى وقت العشاء حيث تناول المتهم دواءه وعاد للنوم مرة أخرى. فعادت الأم لتصحبه إلى سريرها وتخفف عنه حتى استغرق بالنوم، وبقي كذلك حتى الساعة الثالثة والنصف فجراً عندما فوجئت بزوجها وهو يصرخ على ابنها حتى استيقظ، وما إن نهض المجني عليه من فراشه حتى أخذ ينهال عليه ضرباً بواسطة وصلة الكومبيوتر في جميع أنحاء جسده، والصغير يفر بين أرجاء الغرفة وهو يتوسل إلى أبيه أن يرحمه ويتوقف عن ضربه دون جدوى، حتى سقط مغشياً عليه وقد تناثرت دماءه في أرض الغرفة وعلى جدرانها، عند ذلك فقط اقتربت والدته ونادت على خادمتها لتساعدها في حمله إلى المستشفى حيث أخبرتهم أن ابنها سقط كما اعتاد أن تقول في كل مرة تسعفه بعد ضرب أبيه له، ولكن عندما أخبروها أن ابنها قد فارق الحياة قالت الحقيقة. وعندما ألقت الشرطة القبض على الأب أخذ يصرخ مؤكداً انه لم يقصد قتله وأنه أراد فقط أن يخيفه لكي يبذل المزيد من الجهد في تحصيل العلم من أجل مستقبله، وأكد أنه لم يفكر لحظة أنه سوف يكون السبب في موته، والذي أكد التقرير الطبي أنه نجم عن صدمة نتيجة شدة الألم.

ربما يصدق معظمنا كلام الأب بخصوص نيته وقصده من قسوته على ابنه، ولكن بالتأكيد أنه قتل روح ابنه مئة مرة قبل أن يزهقها بهذه القسوة المبالغ فيها، ولا يزال هناك الكثير من الأطفال الذين تستباح كرامتهم ومشاعرهم وتوازنهم النفسي وثقتهم بأنفسهم كل يوم على مذبح هذا الأساليب التربوية التي لم ترتكز يوماً على أساس من خلق أو دين.

انتقم من ابنة أخيه برفض تزويجها

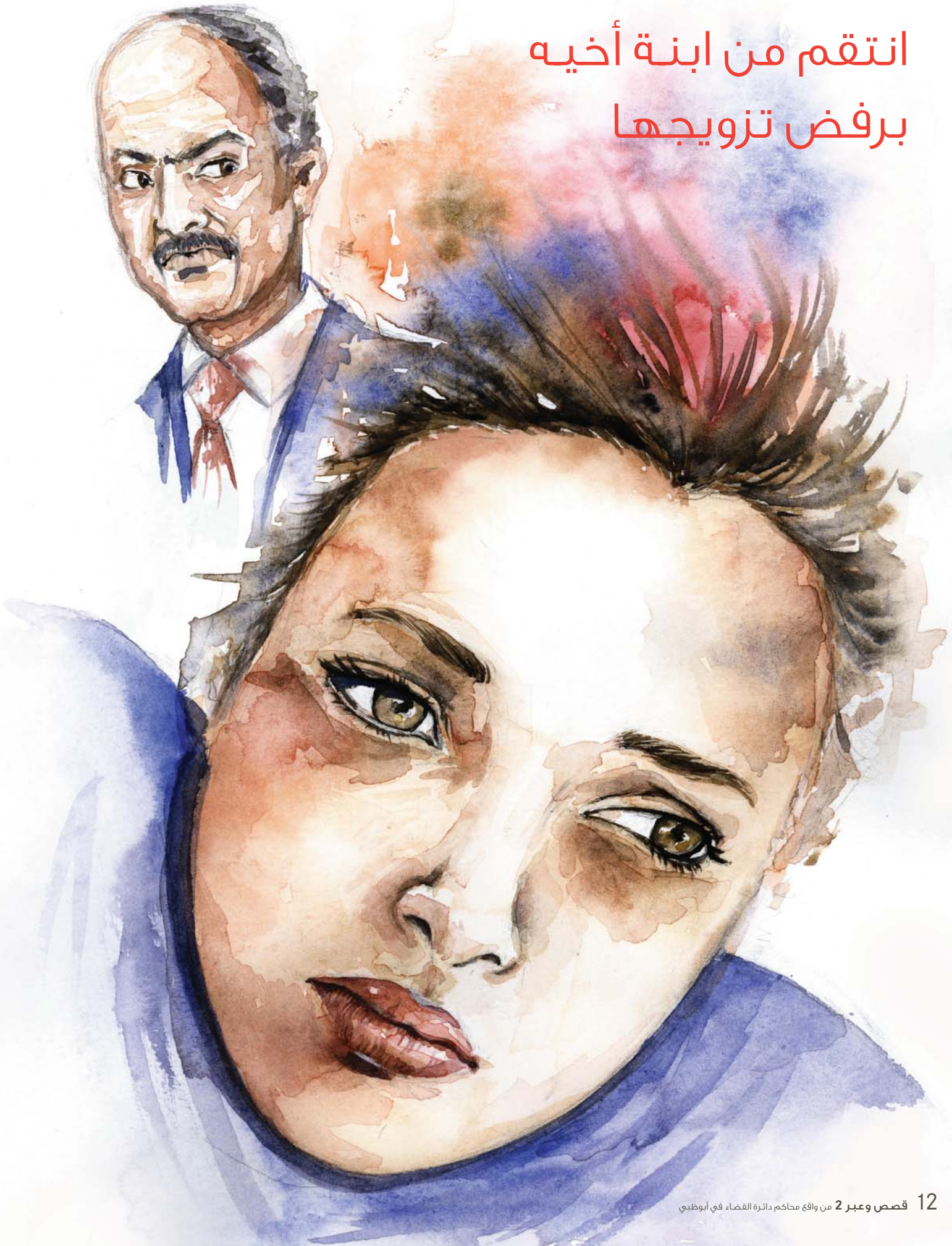

لم تكن مأساتها الكبرى عندما توفي والدها وهي لا تزال في طفلة صغيرة لا تدرك معنى اليتم ومايرسمه من مرارة على أيام من أصيب به، كما أن جدها لأبيها غمرها بمحبته وعوضها بحنانه وعطفه عن كل حنان، فقد كان المحبة ذاتها على هيئة رجل، ومأساتها الحقيقية بل اليتم كإحساس تجرعته فقط يوم أن دخلت ذات صباح إلى غرفة جدها لتداعبه كما اعتادت، ولم يستجب لها فشعرت أن الدنيا بأسرها تنهار من حولها على وقع جملة « عظم الله أجرك.. مات جدك». لم يرحل الجد عنها وحيداً بل أخذ معه كل الأقنعة التي كانت تغلف نفوس من حولها، وها هم الآن على هيئاتهم الحقيقية يحاول كل منهم أن يفترسها بعد أن أصبحت بلا سند أو معين، الجميع طامع مكشر عن أنياب شراهته نحو اليتيمة الثرية، نعم كانت ثرية بما حرص الجد على تسجيله باسمها من أرصدة وأملاك ليحميها من أقاربها، فقد اتضح أن تلك الأقنعة لم تخدع يوماً ذاك العجوز وأنه استطاع أن يتبصر ما تخبئه خلفها من حقائق، فقام خلال حياته بتوريث حفيدته بما كان سيرثه أباها لولا أنه سبقه إلى الدار الآخرة، ورغم أنه لم يحرم ابنه وبناته من حقوقهم التي قسمها لهم الشرع، إلا أنهم كانوا يجدون أيضاً بما تركه لها جدها حقاً لهم قد سلبتهم إياه تلك اليتيمة، وكانوا يقولون أنها استخدمت قناع البراءة بخبث حتى جعلته يورثها كل ذلك المال، وقد ساعدها على الوصول إلى مآربها -كما كانوا يرددون- ذلك الجرح الغائر في قلب العجوز جراء فقده لولده وهو لا يزال في ريعان الشباب.

لم يعد لها مكان في منزل جدها، وكان لابد أن تذهب إلى أسرة والدتها رغم ماتعرفه عن موقفهم اتجاهها بسبب تفضيلها العيش مع جدها لأبيها على الحياة مع والدتها، ولكن لا حل آخر أمامها وهي فتاة وحيدة تحتاج إلى حضن أسرة تقيها لظى كلام السوء. أما أخوالها فقد وجدوا أن لا بأس بإقامتها بينهم مادام لديها مايكفيها من مال ولن تكلفهم شيئاً. ولكن عمها لم يستسلم لرغبة والده، واتجه إلى المحكمة مختصماً الفتاة والهيئة التي عهد بها الجد للوصاية على أموالها، مطالباً بإبطال الهبة وقد ساق لذلك حججاً كثيرة منها استغلال الفتاة لحالة جدها النفسية والصحية والخرف الذي ادعى أنه أصاب والده في أواخر أيامه، ولم يقتنع برفض كل الدعاوى التي أقامها في هذا الإطار، رغم ماساقته المحكمة من حيثيات أوضحت فيها أن الجد تصرف في حدود ما سمح له به الشرع من وصية واجبة جعلها الله سبحانه وتعالى من الجدود إلى أحفادهم الذي فقدوا أبائهم قبل أن يرثوا من والديهم. كما بينت المحكمة أن الجد أعطى للفتاة فقط بمقدار ماكانت سترثه حتماً لولا أن والدها مات قبل جدها، وهو تصرف مشروع بل وواجب شرعي على الجد القيام به.

مر على كل تلك الأحداث سنوات كثيرة، ولا يزال عمها مصمم على موقفه وقد قاطع ابنة أخيه فلا يسأل عنها ولا يسمح لأحد أن يذكرها أمامه. ولكن مالم يكن يعلمه العم أنه هو ولي أمر الفتاة شاء أم أبى، وقد أصبحت عروساً يطلبها الخاطبون، وهي لا تستطيع الزواج إلا بموافقته، وعليه شرعاً أن يكون بجانب ابنة شقيقه ويختار لها الزوج الكفؤ الذي يليق بها وبعائلتها. وبعد أن مر على بابها العديد من الخاطبين، جاءها أخيراً من وجدت به الرجل الذي تتمنى، وأقيمت الخطبة واتفق العريس وأسرته مع أخوالها على جميع التفاصيل، وفي يوم عقد القران فوجئ الجميع أن خالها لايصلح أن يكون ولي أمرها مادام لها عم على قيد الحياة، وأن عمها هو فقط من يستطيع وضع يده في يد خطيبها ليعقد قرانها عليه. وكان لابد لها من محاولة التواصل مع عمها لاقناعه، فأرسلت في البداية خطيبها ليتحدث معه، ولكنه صده وقال له أن شقيقه لم يكن له بنات، وأن لا علاقة له بتلك الفتاة، فذهب أخوالها مع بعض الأصدقاء المشتركين لكنه رفض مقابلتهم مؤكداً أنه لا يهتم إن تزوجت أو بقيت دون زواج، وأنه لا يعرفها ولا يريد، وبعد أن فشلت جميع المساعي التي بذلها الأقارب والأصدقاء كان لابد لها من التوجه للمحكمة لتلزم عمها بتزويجها أو تعزله عن ولاية أمرها.

كانت البداية في مكتب التوجيه الأسري الذي قام باستدعاء عمها لاقناعه ودياً بتزويج ابنة أخيه بمن ارتضته زوجاً لها، ولكنه بقي على عناده رافضاً حتى مجرد الذهاب إليهم، فكان أن قرر التوجيه الأسري إحالة القضية إلى محكمة الأحوال الشخصية، وهناك تم استدعاء العم بعدة طرق آخرها لصق الاستدعاء على باب منزله، ولكنه امتنع عن الحضور، وبناء على ذلك، وبعد أن تثبتت المحكمة من تعنت العم قررت عزله عن ولاية أمر ابنة شقيقه، وتعيين رئيس المحكمة ولياً لها ليقوم بتزويجها. ثم قامت المحكمة بما تفرضه عليها واجبات الولاية من التحري عن الخاطب، فتبين لها أنه كفؤ لها من جميع النواحي وأنه حسن السمعة وذو خلق ودين، وبناء على نتيجة التحريات قام رئيس المحكمة بعقد قران الفتاة اليتيمة لتبدأ ببناء أسرتها الجديدة بعد أن حرمت لسنوات من الإحساس الحقيقي بمعنى العائلة.

الصفقة الخاسرة

هذه القصة ليست غريبة بحد ذاتها، ولكن الغريب أن ما من محامي ذكرناها أمامه إلا وقال لنا أن لديه العديد من القضايا المشابهة، وذكر أحدهم أن بحثاً صغيراً عن عدد حالات الطلاق بين مواطنين ووافدات خلال ثلاث سنوات من زواجهم بهن خارج الدولة مع وجود طفل، يوضح مدى انتشار هذه الظاهرة. حيث يكون الزوج هو الجاني على وطنه ككل ثم مجني عليه هو وأولاده.

تبدأ القصة بشاب يذهب للسياحة في احدى الدول، وهناك يتعرف على فتاة، وفي هذه القصة كانت الفتاة نادلة في أحد المطاعم، ثم وما إن عرفت أنه مواطن من دولة الإمارات حتى عرضت عليه صفقة، أن يتزوجها ويقوم بإعطاءها الإقامة بناء على عقد الزواج وفي مقابل ذلك تعطيه 60 ألف درهم، أي عشرون ألف في كل عام. في البداية وافق على الفكرة، وما إن ناقشها مع أصدقاءه حتى أخبروه أن الجهات المعنية ليست غافلة عن هذه الممارسات وهي تقوم بمراقبة هذه الزيجات، فإذا تبين لهم أن الزواج صوري وغير قائم بالفعل فإنه يحاكم بتهمة الزواج الصوري ويحكم عليه بالحبس لمدة شهرين مع إبعاد الزوجة عن البلاد، فلما سمع بذلك قرر الرفض وأخبرها بذلك.

لم تستسلم الفتاة، فقد كان حلم العمل في دولة الإمارات قد استحوذ عليها تماماً، فعاودت الاتصال به، وسألته أن مالمشكلة أن يكون الزواج قائماً بالفعل، الأمر لن يكلفه فلساً واحداً بل على العكس سيحصل على ستين ألف درهم وصديقة يأتيها متى شاء دون أن يرتكب إثماً فهي زوجته شرعاً وقانوناً، وأكدت له أنها ستتكفل حتى بأجرة المسكن الذي سيعيشان به ، وبعد انتهاء الاتفاق يمكنه أن يطلقها بعد أن تكون قد حصلت على جهة عمل تنقل إقامتها عليها. كانت هذه الصفقة مغرية فهو سيحصل على صديقة مجاناً تحت مسمى زوجة ودون أن تعلم أسرته بذلك وفوق ذلك سيحصل على عشرين ألف درهم سنوياً، من يستطيع أن يرفض عرضاً كهذا.

تمت الصفقة وجاءت الفتاة مع زوجها بعد أن سددت له الدفعة الأولى من المبلغ المتفق عليه، وعاشت معه أكثر من سنة ونصف كأحسن ماتكون المرأة لزوجها ومع ذلك لم تطالبه بأن ينفق عليها درهماً واحداً كما التزمت مع نهاية العام الأول بدفع الدفعة الثانية من المبلغ المتفق عليه. هذا كان الحال ظاهرياً، أما الحقيقة أنها كانت تجاريه فقط وفي نفس الوقت تحاول جاهدةً أن تحمل بطفل منه، وهو ماتم لها بعد نحو العام ونصف، ولكي تضعه أمام الأمر الواقع لم تخبره بحملها إلا بعد أن ظهر عليها جلياً، وعندما بدأ العام الثالث رفضت أن تعطيه الدفعة الأخيرة من المبلغ المتفق عليه، بل أنها أخبرته بأنها تحملته رغماً عنها وأنها لم تطيقه يوماً، وهي تريد الطلاق، وهذا ماحصلت عليه بمجرد ولادة طفلها، لتبدأ الحياة بإلزامه بدفع ثمن خطئه.

كان الشاب قد حصل على 40 ألف درهم، وهو لم يدفع مقدم ولا مؤخر مهر، ولكن المحكمة ألزمته بدفع أجرة منزل للحضانة لائق بطليقته الحاضنة وابنه، كما

ألزمته بتوفير سيارة لها مع السائق وكذلك الخادمة، وبالطبع نفقة شهرية، وإقامة على ابنها المواطن. الأربعون ألف درهم التي حصل عليها كانت أقل من أجرة المسكن لوحده، فقد كانت حضانة ولده تكلفه نحو 100 ألأف درهم سنوياً وهي ستزيد بالطبع سنة بعد أخرى خاصة بعد أن يصبح ابنه في المدرسة وتضاف إليها مصاريف التعليم.

هو بالطبع لايستحق الشفقة، ولكن الطفل الذي ولد ليكون سلعة هو الضحية الحقيقية، فوالدته لا تعطيه أي من وقتها أو محبتها، وتعتمد في رعايته كلياً على الخادمة بدون حتى أن تحاول مراقبة مدى رعايتها لولدها المسكين. والقضية الحقيقية أن هذا الطفل ليس وحده من ولد بهذه الظروف ليكون هو وأمثاله الضحية الأولى المرشحة لكل الاعتداءات والانحرافات التي تمارس ضد للأطفال.

حلم الرشاقة دمر مستقبلها

إذا حاولنا أن نضع عنواناً يكون الأكثر شمولاً لأسلوب حياة الناس وتفكيرهم، لكان على الأغلب هذا العنوان هو عدم الرضا وغياب القناعة بكل شيء بما في ذلك ذواتنا، لقد ارتفعت المعايير كافة حتى لم يبقى لنا فرصة، لطول استغراقنا بمحاولات بلوغها، أن نعرف ما نحن عليهم وإن كانت هذه المعايير حقاً أكثر قدرة على الوصول بنا إلى الرضا والسعادة.

نرى في الأفلام والمسلسلات الدرامية بل والأغاني أيضاً الفتيات والنساء فنزهد بنسائنا، وتكره الفتيات أنفسهن، رغم أنهن يعلمن يقيناً أن كل واحدة تظهر على التلفاز تتعرض لتقنيات تزيين وإضاءة تظهرها بشكل يختلف جذرياً عن حقيقتها، ولكنهن لا يستطعن التوقف عن حلم التحول نحو ارتداء جسد وملامح تشبه أجمل ما في كل واحدة من أولئك. ومن المعايير التي فرضها الإعلام علينا كانت الرشاقة تقف على قمة الهرم، ونحن لا ننكر أضرار السمنة وسلبياتها، ولكن الحلم كان بأن تأتي الجنيات ليلاً فنستيقظ وقد تحقق، والجنيات هنا لسن فتيات حسان لهن أجنحة وفي أيديهن عصا لامعة تخرج نجوماً تتحقق عبرها الأمنيات، ولكن أصبحوا أشخاصاً يرتدون ثياباً وأقنعة خضراء وفي أيديهم المشارط والإبر والخيوط وأشياء أخرى تعبث في أجسادنا حتى لا نشبه أنفسنا.

هي واحدة من أولئك الفتيات، كانت في مقتبل العمر تعد نفسها ليوم عرسها، وتتخيل كل التفاصيل كما تحب وتشتهي، شيء واحد عكر حلمها، فكلما تخيلت ثوب زفافها استيقظت على واقع أنها لن تكون العروس التي تحلم، فقد كانت تعاني من بعض السمنة، ولاشك أن ثوبها لن يكون جميلاً كما تتمنى، ولكن الوقت لا يكفي لعمل حمية أو رياضة، كما أنها تريد التخلي عن الكثير من الكيلوغرامات من جسمها، ولذلك قررت الخضوع لجراحة تصغير المعدة في إحدى المستشفيات الخاصة بأبوظبي. وبعد إجراء الجراحة بدأت صحتها تتدهور وكانت معدتها تؤلمها بشكل لا يطاق، وعند تقصي الحالة تبين وجود ثقب في المعدة مما أدى إلى تسرب الطعام داخل الجسم ثم أعطيت مادة الباريوم لتشربها مما أدى إلى تدهور حالتها أكثر، الأمر الذي تعذر معه العلاج داخل الدولة فسافرت إلى إحدى الدول الأوروبية على حسابها الخاص، حيث دخلت في غيبوبة استمرت لأسبوعين، كما بقيت في العناية المركزة لمدة شهرين حتى تحسنت صحتها جزئياً وبشكل يجعلها تستغني عن الأجهزة في بقاء أعضائها الحيوية تعمل تلقائياً. وتبين أن عدم كفاءة خياطة الجرح أدى إلى حدوث ثقب بالمعدة، بالإضافة إلى وجود قيح تحت الكبد والتهابات مختلفة تسببت بإفراز قيح كريمي وعكر نتيجة استخدام الباريوم، مما انعكس أيضاً على الجهاز التنفسي وأدى إلى تركيب جهاز تنفس صناعي.

من جهة أخرى أدى تدهور صحتها المستمر إلى تقاعدها المبكر عن العمل والعديد من المشاكل النفسية نتيجة التشوهات الجمالية التي لحقت بشكل جسمها، إضافة إلى تراكم الديون عليها بسبب ارتفاع تكاليف إصلاح الخطأ الطبي الذي عانت من أثاره، وانهيار مشروع زواجها المستقبلي بعد أن تركها خطيبها بسبب الحالة الصحية والجمالية التي وصلت إليها. وباختصار خسرت كل شيء، ولم تجد سوى اللجوء إلى محكمة أبو ظبي المدنية لتطالب بتعويض عن الأذى المادي والنفسي والمعنوي الذي أصابها، وقدرته بـ 20 مليون درهم، مطالبة بمحاكمة الطبيب والمستشفى لما قالت أنه تقصير في رعايتها أودى بمستقبلها وكاد أن يودي بحياتها، وتحويل القضية للجنة طبية لفحص المستندات والتقارير الطبية الذي قدمتها ضمن أوراق القضية، والطلب من المحكمة إلزام المستشفى المدعى عليها بتقديم كافة التحاليل والصور التي أجريت لها للمحكمة.

من جهتها المستشفى المدعى عليها نفت جملة ما قالته المدعية مؤكدة أنها قدمت لها الرعاية والعناية اللازمتين، وأن ماحدث لها ليس خطا طبي بل هو أثار جانبية للجراحة ترتبط بمناعة جسم المريضة وقدرة جسمها وطبيعته، وهو مما لا يمكن التنبؤ به طبياً، مطالبة برفض الدعوى وإلزام المدعية بالمصاريف.

القضية لم تنتهي فهي لا تتعلق بحالة واحدة سواء وصلت للقضاء أم لم تصل، ففي اللحظة التي تقرؤون فيها هذا المقال ستكون هناك عشرات من فتياتنا ونساؤنا يخضعن لمشارط الجراحين بحثاً عن وهم الجمال الكامل، ولن تختفي هذه الظاهرة إلا بمعجزة أن تصبح المرأة العربية قوية بذاتها معتزة بنفسها فلا تهدرها لأي مقابل.

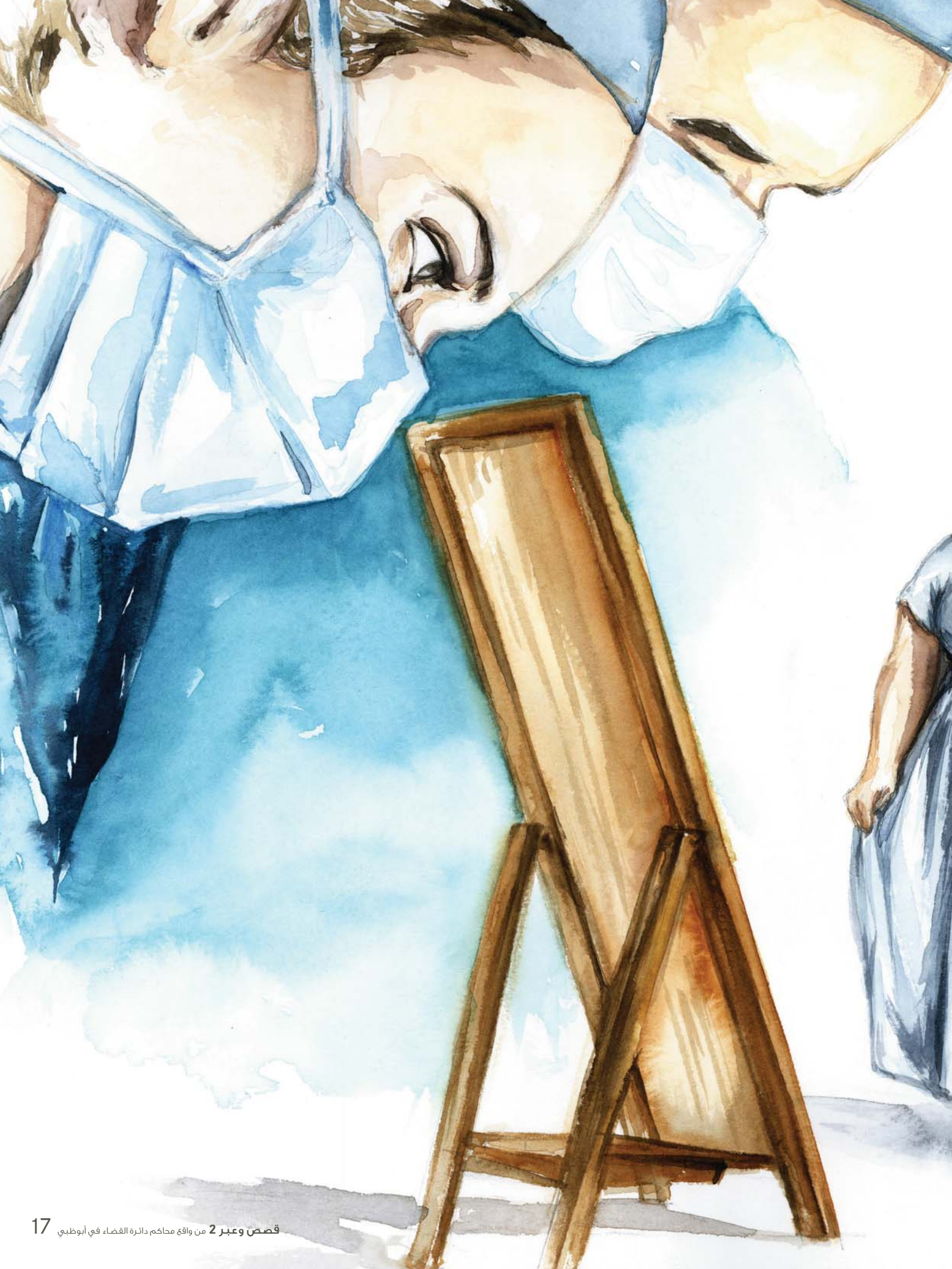

ذئاب منزلية

هذه القصة تحكي فصلاً جديدة من فصول اعتداءات الخدم على أبنائنا الذين نستأمنهم عليهم بدون سبب مفهوم لهذه الثقة، ولعل الذئاب لو عرفت طريق المحكمة وعلمت أننا نشبه من قام بهذه الجريمة بهم لذهبت من فورها لترفع علينا قضية قذف وتشهير، ولها الحق في ذلك وقد دأبنا أن ننسب كل جرائمنا لها منذ عهد سيدنا يوسف عليه السلام، ولطالما كانت بريئة مترفعة عن اقتراف ما يتجرأ بعضنا على القيام به، ولكن بماذا يمكن أن نصف خمسيني يعتدي على طفلة لم تتجاوز عامها الثاني، وهويعيش بين أهلها الذين أكرموه وفتحوا له في منزلهم باباً للرزق.

ويكمن الفرق في هذه القصة في أن الضحية وحتى هذه اللحظة لاتدرك أن ذلك الشيطان اعتدى عليها، ولربما تجدها تسير في أرجاء المنزل تبحث عنه، فعقلها البريء لايحمل له ذكريات سيئة، وهي تظن أنه كان يدللها فبادلته ما اعتقدت أنه محبة، ولولا الصدفة لكبرت هذه الصغيرة وهي معتادة على انتهاك برائتها حتى تعايشت معه على أنه شيء طبيعي.

في ذلك اليوم كان الحارس ماراً بجانب غرفة الطباخ الواقعة ضمن ملحق المنزل، فرمى بنظره داخل الغرفة من بين شقي الستارة ليعرف ما إذا كان ساكنها موجوداً فيدخل ويتسامر معه، ولكنه فوجئ بمشهد لم يكن يخطر على باله، كان الطباخ الذي يبلغ 55 عاماً جالس على طرف سريره وقد مدد إبنة صاحب المنزل البالغة عامان فقط، وقد نزع عنها ثيابها وأخذ يتحسس جسدها، فكر أن يذهب إلى والد الطفلة ليبلغه، ولكن النظرة الثانية لداخل الغرفة بينت له أن الرجل انتهى وبدأ يعيد للطفلة ملابسها، عند ذلك عدل عن فكرة إخبار أهل المنزل خشية أن لايصدقوه، ومعهم حق فالأمر يكاد لايصدق، وقد يتهموه أنه يكيد لزميله.

ولكن الأمر لم ينتهي عند هذا الحد، فبعد أيام شاهد الطباخ وهو يمسك بيد الفتاة وهو يخبرها بأنه سيأخذها إلى البقالية القريبة ليشتري لها بعض الحلوى، والصغيرة ترافقه برضاها والسعادة بادية عليها، في تلك اللحظة خطرت له فكرة جهنمية، فقد أيقن أن الرجل سيصطحب الفتاة إلى غرفته بعد أن يشتري لها الحلوى، فسبقه إلى هناك ووضع كاميرا هاتفه المحمول على وضعية تشغيل الفيديو ثم ثبتها في مكان يمكنها منه أن تلتقط مايحدث على السرير ثم خرج واختبأ في مكان قريب. وكما توقع جاء الطباخ بالطفلة وقد ملأ يديها بأنواع عديدة من الحلوى، ثم أدخلها إلى غرته ووضعها على السرير وكرر فعلته، بينما كانت الصغيرة تبتسم حيناً وتغرق بالضحك حيناً آخر ثم تنشغل بتذوق ما أحضره لها فقد كانت تظن بإدراكها البريء أنه يدغدغها ويلاعبها.

وما إن خرج الطباخ من غرفته ليعيد الطفلة إلى أسرتها حتى دخل الحارس واطمئن إلى أن هاتفه المحمول قام بتصوير الواقعة، ثم انتظر عودة والد الطفلة وأخبره بما حدث ثم عرض عليه المشهد الذي صوره. تمالك الأب أعصابه بأعجوبة واتصل بالشرطة التي حضرت على الفور وقبضت على الجاني بعد أن أخذت الهاتف كدليل على الجريمة، من جهتها النيابة أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات بعد أن وجهت له تهمة هتك عرض بالإكراه لقاصر أقل من 14 عاماً. وكان المتهم قد اعترف أمام النيابة والمحكمة بالواقعة إلا أنه أنكر أنه كان يهتك عرض الطفلة وادعى أنه كان يلاعبها فقط. ولم تأخذ المحكمة بدفاع المتهم وأدانته بما أسند إليه وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ الحكم.

هذه القصة هي صوت عالي جديد لتنبيه الأسر إلى ضرورة عدم وضع ثقتهم في خدم منازلهم، فإن كانوا يريدون أن يستأمنوهم على مالهم ومنازلهم فلهم ذلك، لأن الخسائر في هذا الجانب يمكن تعويضها، أما أن نستأمنهم على أبنائنا خاصة الغير مميزين منهم والذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أو معرفة الاعتداء والإبلاغ عنه، فهذا مايجب أن تعيد كل أسرة النظر فيه بجدية، وفي الحد الأدنى أن تتوجه للاستعانة ما أمكن بالعمالة النسائية داخل المنازل مع ضرورة المراقبة والمتابعة المباشرة من قبل الأسرة.

أعمال خير..
تنتهي بأصحابها خلف القضبان

من الصعب على أي شخص يختزن في ضميره بصيص من إنسانية أن يرفض حمل علبة دواء لمن يحتاج إليها، فكيف يمكن هو أن يرفض أن يقوم بذلك لزميله وصديقه الأقرب. ولكن للأسف هناك من يستغل ذلك الجانب الإنساني بما يخالف القانون وليجد المرء نفسه خلف القضبان بتهمة يمكن أن تكون الأخطر وهي تهريب والاتجار بالمخدرات التي قد تصل عقوبتها للإعدام.

والقصة بدأت باتصال هاتفي جاء إليه من أبوظبي بينما كان يقضي إجازته في موطنه، وكان المتصل صديقه الذي قال أنه يعاني من ألم شديد في ظهره ويحتاج إلى دواء متوفر بسعر رخيص للغاية في موطنهما بينما يباع بأسعار خيالية في أبوظبي، ولذلك طلب منه أن يأتي له بما يستطيع من أمبولات حقن هذا الدواء، فأكد أنه سيأتي به إن كان متوافراً بالأسواق، وبالفعل ذهب إلى الصيدلية قبل عودته إلى أبوظبي وطلب مايتوفر لديه من حقن الترامادول التي طلبها صديقه، فوجد لديه ثماني علب، وعندها سأله عن استعمالات هذا الدواء فأخبره الصيدلاني أنه مسكن للألم وأنه يستعمل لآلام الكلى. ثم وضع علب الدواء في حقيبة سفره فوق ملابسه بطريقة واضحة، وفي المطار تم تفتيشه حيث عثر رجال الجمارك على الدواء، وبسؤاله أفاد أنه مسكن آلام أحضره بناء على طلب أحد أصدقائه، فتم القبض عليه وإحالته إلى قسم مكافحة المخدرات.

وفي التحقيقات كرر المتهم ما قاله لرجال الجمارك، فطلبوا منه رقم صديقه الذي أحضر من أجله الدواء، وقاموا باستدعاءه، وبسؤاله أكد صحة ماقاله صديقه بخصوص أنه هو من طلب منه إحضار الدواء، ولكنه أكد أن الدواء لم يكن من أجله هو بل من أجل آخر، وقد اضطر لإخبار صديقه أنه من يحتاج الدواء حتى يحفزه على إحضاره لقوة الصداقة بينهما، وباستدعاء الصديق الثالث اعترف أيضاً أنه سأل المتهم الثاني إن كان يعرف من سيأتي قريباً من موطنهم لأن ظهره يؤلمه ويحتاج لدواء متوفر بسعر رخيص في الأسواق هناك، فأخبره أن صديقه الأقرب سيحضر قريباً وأنه سيطلب منه أن يحضر الدواء له، ولكن المفاجأة أن المتهم الثالث قال أيضاً أن هذا الدواء ليس له أيضاً بل هو لزبونة تدعى هبة تأتي إلى محله وهي التي رجته أن يبحث لها عن من يحضر لها الدواء من موطنه لأنها تتألم بشدة بسبب مشكلة في ظهرها وتحتاج إلى هذا الدواء، وقد وعدها أن يسأل عن الأمر.

وبالطبع طلبت الشرطة رقم تلك الفتاة، وبالاتصال بها وعدت أنها ستأتي للقسم على الفور، ولكنها تأخرت فعاودت الشرطة الاتصال بها فردت عليهم وقالت أنها كانت تنتظر زوجها وأنها ستأتي بالحال، ولكنها لم تأتي أبداً كما أنها أغلقت هاتفها المتحرك، وفي اليوم التالي قامت الشرطة بالتحريات اللازمة فكان بانتظار المتهمين الثلاثة مفاجأتين الأولى أن الفتاة غادرت الدولة هي وزوجها مباشرة بعد اتصال الشرطة بها، حيث توجهت إلى المطار في الوقت الذي أخبرت الشرطة أنها ستحضر إليهم ثم استقلت هي وزوجها أول طائرة مغادرة للدولة. أما المفاجأة الثانية فكانت أن الفتاة لم يكن إسمها هبة وأنها انتحلت هذا الإسم لتخدعهم، ولذلك عندما اتصلت بها الشرطة وسألت عنها بهذا الإسم عرفت أن الموضوع خاص بالأدوية التي طلبتها مستخدمة هذا الإسم فغادرت الدولة على الفور لتهرب من مسئوليتها القانونية عن هذه الجريمة. ومن جهة أخرى أوضح التحليل الطبي للمتهمين خلو أجسامهم من أي نوع من المخدرات أو المؤثرات العقلية بينما أكد التقرير الحاص بفحص المضبوطات أنها تحتوي مادة الترامادول المحظور تداولها إلا بموجب وصفة طبية.

من جهتها أحالت النيابة المتهمين الثلاثة للمحاكمة بتهمة جلب المؤثرات العقلية إلى داخل إقليم الدولة. وفي المحكمة كرر المتهمون الثلاثة أقوالهم، كما أن المحكمة اقتنعت من خلال تسلسل أحداث الواقعة أن المتهمين كانوا ضحية لسيدة محتالة وأنها طلبت منهم الدواء بسوء نية بدليل استخدامها إسم غير حقيقي ثم مغادرتها الدولة لمجرد إتصال الشرطة بها، وبناء على ذلك أصدرت محكمة جنايات أبوظبي الابتدائية الحكم ببراءة المتهمين الثلاثة من التهم المنسوبة إليهم، مع مصادرة المواد المضبوطة واتلافها. وتم الإفراج عن المتهمين بعد أن قضوا كل فترة التحقيقات والمحاكمة وهم خلف القضبان.

الأبنـــاء..
الخاسـر الأكبـر

كانت تحضر إلى مكتب التوجيه الأسري بدائرة القضاء في أبوظبي بصحبة أطفالها مابين محمول على يديها أو متعلق بثوبها من أمام أو من خلف أو عن يمين أو يسار، فإذا احتدم الجدال بينها وبين والدهم وتعالت الملاسنة البشعة والخصومة الحادة بين الطرفين، ارتسمت في عيون الأطفال نظرات الرعب وازدادوا التصاقاً بوالدتهم بينما تلتمع الدموع في عيونهم بصمت، وكانت علامات الأذى النفسي تزداد وضوحاً في ملامحهم وعلى سلوكهم جلسة بعد أخرى.

هي قصة أسرة عاش أطرافها معاً بصعوبة على مدى اثني عشر عاماً، فرغم حدة الخلافات التي كانت تستعر بين الزوجين كانا يستدركان حياتهما المشتركة خوفاً على أبنائهما الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية واحدى عشر سنة، وهكذا مضت الحياة في إهانات متبادلة بين الطرفين وسب وضرب من قبل الزوج لزوجته، حتى ذلك اليوم الذي نطق به الزوج بلفظ الطلاق على أم أولاده، وكانت هذه هي الطلقة الثالثة التي لا تحل له بعدها إلا إن تزوجت بآخر وتطلقت منه. وكان لابد من الإنفصال، فتوجه الزوجان إلى المحكمة حيث أثبتا الطلقة الثالثة، وتضمن حكم محكمة الأحوال الشخصية أن يكون الأطفال في حضانة الأم مع إلتزام الأب بالنفقة.

لم تنته المعرك بين الطرفين بعد الطلاق، بل أصبح لها منحى آخر وخرجت ساحتها من بين جدران المنزل المشترك لتصبح ساحتها في إدراة التوجيه الأسري بدائرة القضاء في أبوظبي والمحاكم والشرطة والنيابة، فكلما شعر الأب بميل الأبناء إلى أمهم أكلت الغيرة قلبه وعاودته جراحات الماضي وحزازاته، فقام بفتح بلاغ أوقضية ضدها. طلبات متوالية من الأب ضد الأم، ابتداء بطلب تخفيض النفقة إلى اتهامها بتحريض أولادها عليه وإفسادهم ومنعهم من رؤيته، إلى اتهامات جزائية تضمنت الاستيلاء على منقولات البيت وأموال تخصه وغير ذلك من الشكاوي والاتهامات التي قد لاتخطر على بال بشر. ولم تكن المعركة من طرف والد الأطفال فقط، فالأم أيضاً كانت ترد بطلب زيادة النفقة، وتقديم شكاوى ضد والد أبنائها لاتهامه بسبها ورميها في عرضها وتحريض أولاده عليها، وأمور أخرى لامجال لتعدادها، وبين هذا وتلك كانت حالة الأطفال النفسية تزداد سوءاً.

لم تنحصر المشاكل ضمن هذه الحدود، فقد لجأ الرجل إلى طريقة للانتقام لم تخطر على بال أحد، حيث قام قبل انتهاء العدة باستصدار فتوى من إحدى الجهات المختصة في الدولة بأن احدى الطلقات الثلاث غير صحيحة مما أتاح له الادعاء بأن طليقته أم أولاده لم تخرج من عصمته وما زالت على ذمته، وبناء عليه قام باقتحام منزل الحضانة وأقام وسط طليقته وأبنائهما مخيراً إياها بين البقاء معهم أو أن تفارقهم وتتنازل عن حضانة أبنائها لصالحه. فما كان من المرأة إلا أن راجعت ادارة التوجيه الأسري في حالة من الصدمة والذهول، وأكدت عدم اقتناعها بالفتوى التي حصل عليها طليقها، مؤكدة أنها تعلم يقيناً أنها لازالت محرمة عليه، فكيف تستطيع وهي بهذا اليقين أن تعيش معه كزوج وزوجة، هذا إن أرادت بالأصل استكمال حياتها معه، فكيف وهي ترفض مواصلة هذا الزواج حتى لو كانت الفتوى صحيحة رحمة بعقلها ونفسية أبنائها، ولهذا فهي تختار الطلاق ولو كان الثمن التنازل عن حضانة أبنائها، وأضافت أنها تعلم أن خلافاتها مع طليقها أثرت بشكل كبير على نفسية الأطفال وحتى على علاقتها بهم، وتمنت أن يكون اختيارها لصالحهم وحماية لهم من التأثر بالملاسنات والمشكلات، حيث أنهم شهود دائمين على كل كلمة قاسية ونظرة غاضبة يوجهها كل من أبويهم للآخر.

رغم أن انسحاب المرأة كان من المفترض أن ينهي أي خلاف لما ينطوي عليه من انتهاء مشاكل النفقة والحضانة وغيرها، إلا أن الرجل اعتبر خيارها بالإنسحاب إهانة له، وقرر أن ينزل بها المزيد من العذاب متعسفاً في استعمال حقوقه الشرعية التي تعطيه حق تقرير مكان إقامة أبنائه ومسار حياتهم باعتباره الولي الشرعي لهم، فقام نكاية بطليقته

بنقل الأطفال إلى إمارة أخرى بعيدة عن أبوظبي، مع التهديد والوعيد لها إن اقتربت منهم أو طلبت رؤيتهم فستكون ساحات المحاكم والشرطة والنيابة في الإمارة الثانية مسرحاً لأحداث جديدة، ناسياً أو ربما متناسياً أثر ذلك على أطفاله وعلى حياتهم ومستقبلهم. ولم تنتهي القضية عند هذا الحد فلا زال في جعبة كل طرف الكثير مما أعده للآخر، وقد يربح أحدهما جولة ويربح الثاني الجولة التالية ولكن الخاسر في جميع الجولات هم أبنائهما.

اغتصباها..
وتركاها في العراء

رغم بشاعة تفاصيل هذه الجريمة، فقد كان صادماً اكتشاف أن أحد منفذيها فتى يغادر الطفولة للتو، ولايزال يجالس أبناءنا على مقاعد المدرسة. فكيف بمن لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره أن يختزل كل ذلك الشر في سلوكه، بل كيف لمن هو في هذا العمر أن يكون صديقاً مقرباً لمن يكبره بسبعة أعوام، وبدل أن يكون هذا الصديق ناصحاً هادياً، فقد أخذه معه إلى هاوية لن يخرج منها قبل عشر سنوات على الأقل، أما صديقه ذو الثلاثة والعشرين عاماً فسيتردى فيها إلى أن يبلغ الواحد والخمسين من العمر.

كانا صديقين مقربين، وكانا يقضيان وقتاً طويلاً برفقة بعضهما دون أن يتساءل أي من أسرة الفتى الصغير عن سر هذه الصداقة مع فرق العمر الذي يعتبر كبيراً في هذا السن، بل ربما لا تعرف هذه الأسرة من يصادق ابنها أو مع من وكيف يقضي وقته، ولم تفكر بذلك إلا بعد أن داهمت الشرطة منزلها وقبضت على ابنها بتهم أقل ما يقال انها بشعة، فقد كان الفتى متهماً بخطف فتاة وضربها بوحشية والتناوب مع صديقه على اغتصابها، ثم سرقة ما تحمله في حقيبتها ورميها بعد منتصف الليل في عمق الصحراء وحيدة ممزقة الثياب معرضين حياتها للخطر.

في ذلك اليوم ذهب الصديقان إلى إمارة أخرى، وبينما كانا يتجولان في الشارع، شاهدا فتاة تقف تنتظر سيارة أجرة بعد أن خرجت من عملها، فاقتربا منها طالبين منها أن تدلهما على أحد الأماكن، فأجابتهما أنها لا تعرف، فكان أن رش الشاب الصغير على وجهها مادة مخدرة أفقدتها الوعي ثم قام بسحبها إلى داخل السيارة، وانطلقا نحو أبوظبي.

وهناك دخلا إلى منطقة في عمق الصحراء خالية من أي شكل من أشكال الحياة، وكان أن استيقظت بعد دخولهم المنطقة الصحراوية، وأصيبت بالرعب عندما وجدت نفسها في سيارة مع غريبين داخل بحر من الرمال، وكان أحدهما ممدداً بجانبها بلا حراك، فصرخ الشاب الأكبر سناً مدعياً أن شقيقه مصاب بمس يجعله يصاب بغيبوبة وطلب منها أن تقرأ له آيات من القرآن حتى يستيقظ، ولم تجد الفتاة أمامها إلا أن تستجيب لطلبه وأخذت تقرأ آيات قرآنية على رأس الممدد بقربها، بينما تشعر بأنها هي من سيصاب بغيبوبة من شدة الهلع.

مر وقت لم تستطع تحديده لشدة ما يختلج في نفسها، وعندما توقفت السيارة فوجئت بالفتى الممدد وقد استيقظ فجأة ليفتح الباب ويخرجها بعنف، ثم أخذ الاثنان يضربانها بقسوة لم تفهم سببها، كما لم تشعر بألم الضربات من شدة خوفها مما هو آت، وقد حدث ما كانت تخشاه.

وقام الشابان بالاعتداء على عرضها غير مبالين برجائها، وتوسلها إليهما بأنها لم يسبق لها الزواج وأن ما يريدانه سيدمر حياتها ومستقبلها، وصما آذانهما عن رجائها وتناوبا الاعتداء عليها عدة مرات، ولم يتركاها إلا وقد انهارت قواها، ثم قاما بفتح حقيبة يدها وأخذا ما فيها من مال وهاتفها المتحرك وأشعلا النار في الحقيبة بما فيها من أوراق تثبت شخصيتها، وبعد أن أكملا جريمتهما ركبا سيارتهما وتركاها وحيدة تكابد آلامها وخوفها في تلك الصحراء المليئة بالمجهول.

استطاعت غريزة حب البقاء أن تدفعها إلى البحث عن مخرج مما هي فيه، ولما نظرت حولها رأت في الأفق أضواء متحركة تمر بسرعة، وعرفت أن في ذلك الاتجاه شارعاً يمكن ان سارت نحوه أن تجد فيه من ينقذها.

وبالرغم من ألمها والدماء التي تنزف من مختلف أنحاء جسدها، استطاعت السير عدة كيلو مترات حتى وصلت إلى ذلك الشارع حيث استوقفت من ساعدها واتصل بالشرطة التي أخذتها إلى المستشفى حيث حصلت على العلاج اللازم، كما تمكنت من الإدلاء بأقوالها أمام الشرطة.

أما الشابان فقد عاد كل منهما إلى منزله معتقداً أنه استطاع الإفلات بجريمته، وكانا يعتقدان أنها إن أفلتت من مجهول الصحراء وهذا على الأغلب لن يحدث كما اعتقدا، فإنها ستفضل عدم الإبلاغ عما حدث لها خشية الفضيحة، وإن أبلغت فلن يستدل عليهما، فهي لا تعرفهما ولا تعرف أي شيء عن شخصياتهما، وغاب عن خاطر هذين الشابين أن لدى رجال الأمن من الوسائل ما يستطيعون من خلالها تعقبهم بأساليب علمية وعملية وضعت لتقديم أعلى مستوى حماية للمجتمع.

وبالفعل سرعان ما توصل رجال الأمن للجناة وتم القبض عليهما وعرضهما على الضحية التي تعرفت عليهما بسهولة، كما تطابقت آثارهما مع ما وجد على جسد الضحية وثيابها.

وفي المحكمة أعادت الفتاة رواية تفاصيل مأساتها، كما لم يستطع محامو الدفاع تقديم أي أدلة يمكن من خلالها دحض أقوال الفتاة أو التقليل من قوة الأدلة الفنية والتقارير الطبية المقدمة من قبل النيابة العامة، وبناء عليه حكمت المحكمة على المتهم الأول وهو الأكبر سناً بالسجن المؤبد عن تهم الخطف والاعتداء بالضرب والاغتصاب وتعريض حياة المجني عليها للخطر، إضافة إلى ثلاث سنوات عن تهمة السرقة بالإكراه، أما المتهم الأصغر سناً فهو حدث قانوناً ولكنه بالغ شرعاً، وبناء عليه حكمت المحكمة عليه بالسجن عشر سنوات عن مجموع التهم للارتباط مع الإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ الحكم.

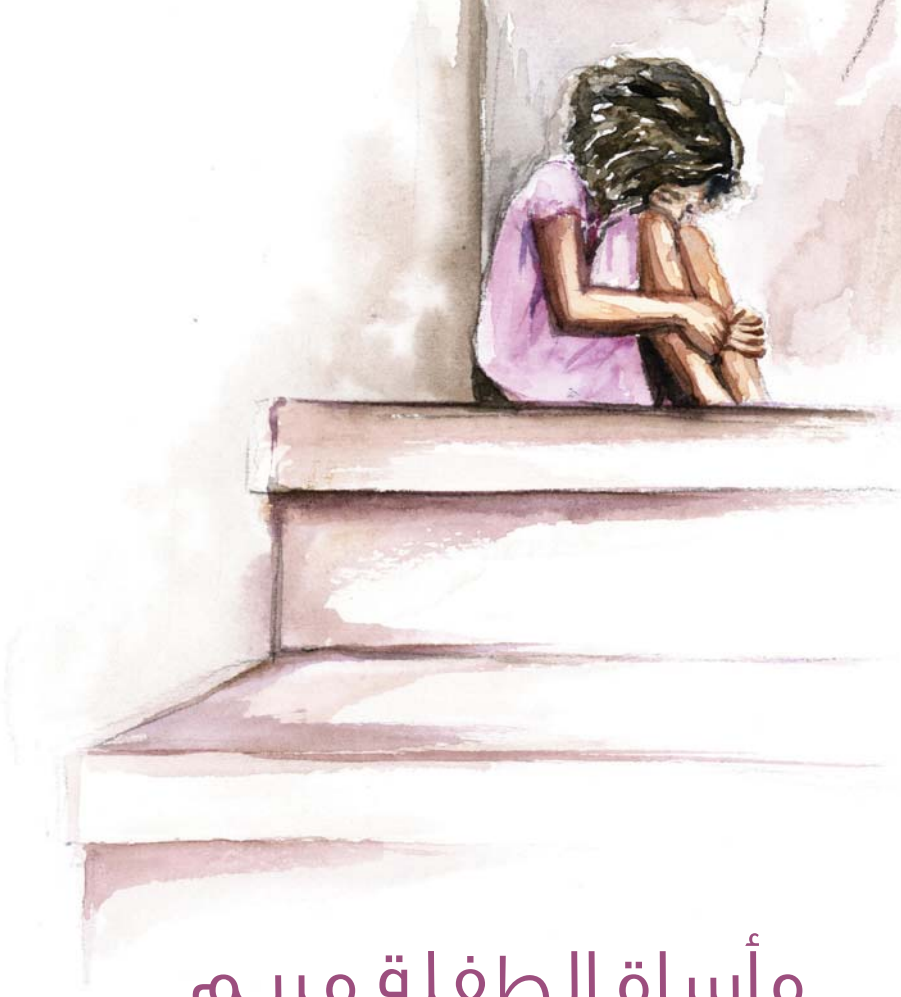

مأساة الطفلة مريم

قال المحقق أنها أصعب قضية مرت عليه، رفض في البداية أن يتحدث عنها مستمهلاً فترة من الزمنية كي يستوعب تفاصيل القضية، فالضحية طفلة لم تتجاوز الرابعة من العمر، وأبواها هما القاتلان، وأداة القتل هي تعذيب متواصل على مدى السنوات القليلة التي قضتها في هذه الحياة. أما التفاصيل فقاسية إلى درجة أن النيابة العامة في أبوظبي شكت بأن تكون هذه الطفلة ابنتهما فعلاً، ولجأت إلى فحص البصمة الوراثية للتأكد من صلة الدم بين القاتلين والضحية، فكانت النتيجة التي أصابت قيم الأمومة والأبوة في مقتل أن مريم الصغيرة ابنتهما.

والقصة كما تم جمع تفاصيلها من أقوال الشهود والمتهمين، بدأت عندما وصلت مريم إلى قسم الطوارئ بالمستشفى وهي تعاني من ضيق نفس وتقيؤ شديد، وبعد فترة بسيطة فارقت الحياة في مشهد غريب لفت انتباه الطاقم الطبي، فالطفلة كانت شديدة النحول، تكاد أن تكون واحدة من الصور التي تأتينا من المجاعات الأفريقية، وعظام وجهها وجسدها بارزة لا يكسوها سوى جلد باهت ملتصق بالعظام حتى كأنه لونها. هذا المظهر جعل الأطباء يصرون على فحص الجثة للتعرف على أسباب الوفاة، خاصة بعد أن لاحظوا وجود أثار مختلفة على جسد الطفلة تؤكد على تعرضها للضرب بعدة أدوات وعلى فترات متفاوتة. وبعد عمل الفحوصات اللازمة تبين أن الوفاة ناتجة عن ضربات متعددة ومتوالية على الرأس أدت إلى نزيف بالدماغ ومن ثم الوفاة. وبناء على هذه النتيجة أبلغت المستشفى السلطات المعنية لتبدأ التحقيقات التي كشفت عن مأساة مروعة عانت منها تلك الطفلة دون أن تجد من ينقذها أو يرفع الظلم عنها، بل حتى يعرف بوجودها، فالتحقيقات بينت أن لا أحد من الجيران يعرف بوجود طفلة لدى هذه الأسرة والجميع يظن أن لهما ولد وحيد بلا أشقاء أو شقيقات.

في ذلك اليوم غادر الأبوان صباحاً إلى عملهما تاركين مريم مع شقيقها ذي الخمسة أعوام في المنزل وحدهما، خاصة أن ليس لديهما خادمة يتركان لديها الأطفال. وعندما عادت الأم ظهراً أطعمت ابنها وحده وحكمت على مريم بالحرمان من الطعام بحجة أنها كانت تشاغب كما ادعت الأم، واستمر حرمان مريم حتى التاسعة مساء عندما قدمت لها والدتها الوجبة الأولى في ذلك اليوم، ولكن مريم لم تستطع أن تستمتع بها وتقيأتها ثم أصبحت تعاني من صعوبات في التنفس مما اضطر والدتها إلى نقلها إلى المستشفى حيث توفيت.

وبعد أن أبلغت المستشفى باشتباهها في كون وفاة الطفلة جنائية حتى بدأت المفاجآت تترى أمام المحققين، أولها شعورهم بلا مبالاة الأم بما حدث لطفلتها، فلم تكن ملامحها ولا انفعالاتها تشبه ما يتوقع من أم فقدت ابنتها للتو، ثم بدأت الحقائق تتضح مع أقوال شقيق المجني عليها ، فقد قال أن أمه اعتادت حرمان أخته الصغيرة من تناول الطعام لفترات

طويلة قد تمتد أحياناً ليوم كامل، وأنها كانت تضربها باستمرار وتضعها في سلة النفايات وتأمرها أن تبقى هناك لفترة طويلة، وأحياناً أخرى كانت تضعها في سلة وتقفل عليها حتى تمنعها من الحركة، وقال أيضاً أنهم لم يكونوا يصطحبوها إلى أي مكان، حتى أنهم يذهبون أحياناً إلى إمارات أخرى ويتركونها في المنزل لوحدها بدون طعام أو أي شي، كما لم تكن تذهب معهم عندما يزورون الأصدقاء أو الأقارب أو يذهبون للتسوق، وأضاف أنه لم يكن يتلقى نفس معاملة أخته بل على العكس كان محاطاً بالمحبة والرعاية.

الأم أيضاً اعترفت بأنها كانت تفعل هذا بابنتها، وقالت أن هذا هو أسلوب التربية التي تعرفه، وأن الصغيرة شقية ومشاغبة وهي فقط كانت تربيها وتعلمها التهذيب، ولم تنكر أنها هي من تسبب بالإصابات التي وجدها الأطباء في أنحاء متفرقة من جسد الطفلة، لكنها أكدت أنها لم تكن تقصد إيذاءها في يوم من الأيام، كما ادعت الأم أن الصغيرة وقعت على الأرض يوم الحادث ولم تضربها، وهو الأمر الذي لم يتطابق مع تقرير الطب الشرعي الذي قال أن الضربات التي تسببت بالوفاة عديدة و كانت في أنحاء متفرقة من الجمجمة مما لا يمكن أن يحدث نتيجة السقوط على الأرض الذي ينتج عنه عادة كسر واحد وفي جهة واحدة من الجمجمة.

أما الأب الذي حوكم أيضاً في نفس القضية، فقال أنه لم يكن يتدخل في تربية الفتاة، وأن علاقته كانت محصورة مع ابنه لأنه كما قال تربية الفتيات هي من واجبات الأم ، وهو لم يتدخل يوماً بتربية ابنته أو بعلاقتها بأمها ، وبسؤاله عن سبب عدم محاولته عرض ابنته على الطبيب لتبين سبب نحولها الزائد، قال أنه لم يكن يعتقد أن الأمر غريب، واعتبر أنها طفلة نحيلة وحسب.

نيابة الأسرة بعد اكتملت التحقيقات واطلعت على التقارير الطبية واستمعت إلى أقوال الشهود، قررت إحالة أم مريم وأبوها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بتهمتي تعريض حياة ابنتهما للخطر وضربها مما أدى إلى وفاتها.

من جهتها أصدرت محكمة جنايات أبوظبي الابتدائية الحكم بإدانة الأم بضرب ابنتها حتى الموت وحكمت عليها بالسجن عشر سنوات، إضافة إلى ثلاث سنوات لكل من والدي المجني عليها بعد إدانتهما بإهمال ابنتهما وتعريض حياتها للخطر، كما تضمن الحكم براءة الأب من تهمة الضرب الذي أفضى إلى موت.

أنجبت صناعياً من طليقها رغماً عنه

لم يكن زواجه محل ترحيب أسرته، فقد كانت أوروبية وبعيدة كل البعد عن مجتمعه وتقاليده، ولكن الحب الذي جذبه نحوها لم يترك له مجال للتراجع فتزوجها رغم الجميع، وعاش معها بحب استمر سنوات، فلم ينقصهما سوى أن يستكملا سعادتهما بطفل يملأ المنزل بضجيج الحياة ضحكاً وبكاءً.

وكما يحدث في مثل هذه الحالات طرقا أبواب أفضل وأشهر الأطباء داخل الدولة وخارجها، ولكن الجميع اجتمعوا على صعوبة الحمل لديها وأن لا أمل إلا بالتخصيب الصناعي، وبالفعل توجها إلى أحد المراكز المتخصصة في أبو ظبي، حيث تم أخذ الحيوانات المنوية والبويضات منهما وتجميدهما للقيام بعملية التخصيب. وللأسف كان الفشل من نصيبهما. والمشكلة الحقيقية أن هذا الفشل انعكس على حياتهما الزوجية، وغادرتهما المحبة والسكينة لتسكن العصبية والشجار في تفاصيل ايامهما وتعمد كلاً منهما أن يحدث جرحاً في قلب من كان حبيب الأمس وأغلق قلبه دون الآخر، فكان لابد من الانفصال، وهو مالم يتردد به لحظة خاصة ان لا طفل يخشى عليه من عواقب الطلاق. وأخيراً توجها إلى المحكمة حيث تم الطلاق وأقرت الزوجة أمام القاضي بخلو رحمها من أي حمل.

لا أحد يمكنه التكهن بما حدث بعد ذلك داخل عقلها، وماكان دافعها لما فعلت، ربما أرادت أن تجد طريقة للعودة إلى زوجها، وربما كان كما إتهمها البعض أرادت أن يكون لها إقامة دائمة ونفقة وسكن على حساب طليقها فتستفيد منه إلى أقصى حد ممكن، وربما كان ظمأها إلى الأمومة، ولكنها وبغض النظر عن الأسباب، ذهبت إلى مركز التخصيب الصناعي وقامت بمحاولة تخصيب جديدة بعد الطلاق مباشرة، والمفاجأة أنها نجحت وبدأ الجنين ينمو في أحشاءها، فذهبت إلى طليقها لتخبره بأنها حملت منه، وأن طفله سيأتي إلى الحياة قريباً.

لم يكن الخبر يحمل مفاجأة سارة بالنسبة له، بل كان صاعقة نزلت على رأسه، فقد أسقطها من حياته ومن مشاعره وبدأ يعد لحياة جديدة، وهاهي تربطه معها بحبل بما لايمكن التخلص منه، إنسان من دمه ولحمه، ولكنه أتى للحياة بدون إرادته ومن امرأة لايريد ان يكون له معها أي رابط، وجاءت ردة فعله الفورية واللاارادية بالرفض، قال لها أنه لايريده ولايريدها، وأنه وجد لنفسه حياة أخرى بعيداً عنها وبدونها. وأمام رفضه لجأت للقضاء لطلب اثبات نسب طفلها لوالده البيولوجي.

أمام محكمة الأحوال الشخصية قال لهم أنه يعرف أنه ابنه البيولوجي ولكن هذا لايكفي للبنوة، قال أن مايجمع الأب بابنه ليست المورثات الجسدية ولكنه شيء يرتبط بالروح والقلب وهو لايشعر بشيء اتجاه هذا الطفل، هو طالما أراده وأنفق مبالغ طائلة ليحصل عليه لأنه كان يحب الأسرة التي جمعته بأم هذا الطفل وأراد أن يستكملها بطفل، ولكنه الآن وبعد كل هذه المشكلات والتجريح المتبادل بينهما لايريدها، ولايريد هذا الطفل، ولهذا ينكر أبوته له ويرفض إلحاقه بنسبه لأنها لم تستأذنه في إنجابه.

لم تكن القضية سهلة بالنسبة للقضاء فقد كانت الأولى في هذا المجال، فإن كان الفقهاء يفتون بأن التلقيح الصناعي في حال عدم قيام الحياة الزوجية يعتبر حملاً سفاحاً، إلا أنه في هذه الحال هناك عدة وجوه فأولاً الحيوانات المنوية والبويضة تم أخذهما خلال قيام الحياة الزوجية وتجميدهما كما أن التلقيح تم خلال العدة ولكن الاتصال في العدة بين الزوجين يعتبر عودة عن الطلاق ولكن هنا لم يحدث اتصال حقيقي والطلاق كان قائماً فالقضية محيرة ولا يوجد فتوى تحدد كون الحمل صحيحاً أو سفاحاً. وأمام كل هذه المعطيات لم يكن أمام المحكمة إلا أن تنحاز إلى مصلحة الطفل الذي لاذنب له في خلافات والديه ولا بما قامت به أمه، ومن حقه أن يكون له اسم وعائلة ينتسب إليها. وبالتالي حكمت بثبوت النسب وأيدت محكمة الاستئناف الحكم. وتضمن الحكم إلزام الأب بكافة مصاريف ابنه من طعام وملبس ومسكن.

لم يكن القضية بالنسبة للأب مجرد طفل ولد بدون ارادته، ولكنه شعر بأن حياته ومستقبله اختطفا منه كرهاً عنه، وهو لم يكن يمانع بالفعل من أن ينسب إليه الطفل، فهو بالنهاية ابنه وقد استسلم لحكم المحكمة ولم يطعن عليه بالنقض، ولكن احساسه بالمرارة والغدر لم يفارقاه فلجأ إلى الشكوى جنائياً ضد طليقته والمشفى الذي قام بالتخصيب دون إرادته لأن القانون يلزم مراكز التخصيب بأخذ موافقة الوالدين قبل كل محاولة تخصيب، وهو الاجراء الذي لم يلتزم به المركز الذي قام بالتخصيب بدون حضوره وتوقيعه.

من جهتها النيابة التي أحالت القضية للمحكمة، أعطت رأيها بعدم وجود مايستلزم العقوبة الجنائية وأن هذه القضية مدنية ومكانها ليس في المحاكم الجزائية، وبالتالي حكمت المحكمة الابتدائية ببراءة المشفى وأم الطفل، أما محكمة الجنايات فقد أخذت برأي النيابة ورفضت القضية وأضافت في حكمها أن والد الطفل يمكنه في حال أراد محاكمة المشكو ضدهما، اللجوء إلى المحكمة المدنية للمطالبة بالتعويض المناسب.

المتسللون..
حياة خارج حماية القانون

فرضت الجغرافيا على دولة الإمارات أن تكون مقصداً لأبناء محيطها من الدول التي ترزح تحت نسب عالية من الفقر والبطالة، فأصبحت محط أحلامهم في الخروج من دائرة الفقر والعوز، وهم وإن كانوا يأتون إلى دولتنا لطلب الرزق فهم يقدمون لها من تعبهم وعرقهم اسهامات لاينكرها أحد في تقدمها وعمرانها، فشوارعنا النظيفة وأبنيتنا الفخمة وحدائقنا الغناء تحمل بصمات جهدهم عرقاً ودماً في بعض الأحيان. وفي إطار العرفان بهذه المساهمة وضعت التشريعات لرعايتهم وحماية مصالحهم تحت مظلة قانون العمل.

وكما أن وجودهم بيننا تحت مظلة القانون هو عطاء مشترك، وكذلك فإن من يأتي متسللاً خارج إطار الشرعية القانونية يضر بنفسه قبل أن يشكل خطراً على الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يرفع عن نفسه المظلة القانونية التي وضعت لحمايته، ليجد نفسه مهدور الحقوق المالية والانسانية، بل ومهدور الدم في بعض الأحيان حيث تعجز الجهات المعنية أن تثبت حقه في غياب توثيق أسس تعاقده بل وحقيقة اسمه وجنسيته. ففي قضية قتل تنظرها المحاكم منذ أكثر من عشر سنوات لايزال القاتل قابع في السجن بينما لاتستطيع المحكمة اصدار الحكم عليه

وذلك لأن القتيل متسلل ولا أحد يعرف اسمه أو اسم عائلته بل تضاربت الأقوال حول اسم بلده الحقيقي، وبالطبع فإن القانون في دولة الإمارات لايجيز للمحكمة أن تصدر الحكم في القضية إلا بالرجوع إلى رأي أولياء الدم فلربما يريدون أن يعفو ويحصلو على دية مورثهم. ورغم محاولات المحكمة المتكررة للتوصل إلى أولياء دم القتيل عبر الوسائل الدبلوماسية إلا أنها جميعاً فشلت ولا يزال دمه ضائعاً رغم معرفة القاتل.

وفي قصة أخرى يحكيها أحد العمال المتسللين قال في التحقيقات أنه حضر إلى الدولة بعد أن انقطعت به سبل الرزق، فأخذ كل ما ادخره وأسرته وجاء عبر البحر، وما إن وصل إلى الدولة حتى بدأ البحث عن عمل ولكن ذلك كان بمنتهى الصعوبة فلم يقبل أحدهم أن يستعمل متسللاً ويعرض نفسه للسجن مدة تصل إلى ثلاث سنوات اضافة إلى دفع 50 ألف درهم غرامة، وحتى من يقبل فإنه يستعمله لفترة قصيرة وبعد ذلك يطرده ثم يعطيه مبلغاً أقل بكثير من باقي زملائه والبعض لايعطيه شيئاً، وهكذا حتى وجد عملاً عند شخص يعرف أنه متسلل، وأخذه للعمل في منطقة صحراوية مع كثيرين معظمهم متسللين، وفي أحد الأيام سمعوا صوت سيارات الشرطة خلال فترة راحتهم، وركض زملائه جميعاً هرباً، أما هو فركض قليلاً ثم مرَّ أمامه شريط الأيام منذ حضوره للدولة وكيف قضاه هارباً من مكان لأخر، وكيف استغل أصحاب العمل وضعه كمتسلل ليجعلوه يعمل وقتاً أكثر بأجر أقل، وبدل أن يحسن وضع أسرته وجد نفسه وقد خسر مدخراتهم ومعها صحته التي استهلكها أصحاب العمل بقسوة مع راحته وطمأنينة نومه، عندها توقف عن الهرب وسلم نفسه للشرطة، وقال «لم أرتح منذ وصولي إلى الدولة إلا في تلك اللحظة، ولم يحزنني إلا أن تسللي حرمني من الحضور إلى الدولة مرة أخرى بصورة شرعية كغيري».

وفي قضية ظريفة قبض طاقم إحدى السفن على خمس شبان عرب من شمالي أفريقيا مختبئين في قبو سفينتهم وقاموا بتسليمهم إلى سلطات الدولة، وبالتحقيقات معهم، تبين أن أحد الأشخاص في بلدهم احتال عليهم وساعدهم بالتسلل إلى سفينة بإدعاء أنها ستوصلهم إلى دولة أوروبية مجاورة لهم، ولكن وبعد فترة طويلة من الإبحار وجدوا أنفسهم في واحدة من أكثر دول شرق أسيا فقراً، فاضطروا إلى أن يتسللوا إلى أول سفينة وتم القبض عليهم وتسليمهم للسلطات في أبوظبي حيث تم التعامل معهم بأسلوب انساني وحجز تذاكر طيران لهم على أول طائرة متجهة إلى بلادهم.

انتقما منه بجملة واحدة

تحرك غريب في رصيده البنكي لم يفهم مغزاه، فأمواله وفق رسالة نصية من البنك تتحول من تلقاء نفسها إلى حساب في دولة أخرى دون أن يعلم أو يكون قد قام بأي عملية تجارية أو حتى يكون لديه أي التزامات اتجاه أحد في تلك الدولة التي تحول لها أمواله. وعند الاتصال بالبنك تبين له أن أحد الأشخاص هو من قام بهذه التحويلات بناء على توكيل منه بذلك، لم يصدق نفسه، فهو يعرف ذلك الشخص جيداً وهو على خلاف دائم معه وهو آخر شخص يمكن أن يفكر في منحه ثقته وعمل توكيل له. لم ينم تلك الليلة وهو يفكر في الكيفية التي يمكن أن يكون ذلك حدث وفقها، وفي الصباح الباكر كان يقف على باب البنك قبل حتى أن يفتح أبوابه ليكون أول المراجعين، وعندما فتح الموظف حاسوبه ليتتبع كيفية

حدوث العملية، وجد بالفعل أن لدى ذلك الشخص توكيل رسمي عنه، ولكنه لم يوقعه هو بل مدير مؤسسته الخاصة الذي أنهى خدماته مؤخراً، وهو بدوره قام بتوكيل هذه الشخص الذي ينتمي لنفس جنسيته، رغم علمه بالخلافات الحادة التي وقعت بينهما على فترات متعددة، وذلك بموجب التوكيل الذي كان هو من حرره لمدير مؤسسته بهدف تمكينه من إتمام معاملات ومتابعة أعمال الشركة دون أن يصدع رأسه بها.

لقد كان قد نسي أمر ذلك التوكيل تماماً وإلا لكان قد ألغاه على الأقل بمجرد إنهاء خدمات ذلك الموظف، وهو أيضاً لم يفكر بأنه قد ينتقم منه على إنهاء خدماته بهذه الطريقة، وباستخدام أكثر شخص يعرف جيداً كم يحقد عليه، بل أنه لا يعرف كيف اجتمع الطرفان ومتى اتفقا عليه، وإن كانت هذه أول غدرة قاما بها ضده، أم أن المياه كانت تجري أنهاراً تحت قدميه دون أن يشعر. وما زاد حيرته هو أنه لا يتذكر أن التوكيل الذي قام بعمله لمدير مكتبه يتضمن تفويضاً بتوكيل الغير، فكيف استطاع ذلك.

وعندما ذهب إلى مقر كاتب العدل التابع لدائرة قضاء أبوظبي لإلغاء التوكيل قبل أن يستخدماه في المزيد من العمليات، سأل كاتب العدل عن كيفية السماح بأن يقوم موظفه بتوكيل آخر بالنيابة عنه مع أنه لم يضمن التوكيل ذلك، ولكن كاتب العدل اكتشف أن في التوكيل جملة لم يلتفت لها الموكل، وهي جملة «يفوض لرأيه»، التي تعطي الحق للشخص الممنوح له التوكيل أن يوكل آخر ببعض أو جميع الصلاحيات التي يمنحها له التوكيل. وعندما سأله الكاتب العدل عن من صاغ له التوكيل تذكر أنه قام بكتابته لدى أحد الطباعين وليس لدى محامي أو في مقر كاتب العدل حتى يتم تبصيره بالنقاط التي تضمنها التوكيل. وأخبر كاتب العدل أنه قام بعمل هذا التوكيل العام لموظفه الذي كان يثق به ثقة عمياء لكي يقوم بجميع معاملات المؤسسة بنفسه ومنها سحب الأموال من البنك وتحصيلها من الزبائن وإيداعها في البنك، فعاتبه كاتب العدل لأنه لم يتبع الإجراء الآمن بالتوجه إلى كاتب العدل ويخبره بالمهام التي يريد من الموظف القيام بها تحديداً، وكان عندها يمكن أن يساعده في صياغة توكيل خاص يحصر هذه المهام فقط وبشروط تضمن حقوق الموكل وأمواله، وأن يكون هذا التوكيل محدد المدة بسنة مثلاً ثم يقوم بتجديده حسب الحاجة، وعندها لم يكن ليحدث له ما حدث عندما نسي أمر التوكيل لمدة طويلة بعد إنهاء خدمات الموظف تاركاً له المدة الكافية للتخطيط والترتيب ثم سرقة أمواله.

وبعد أن قام بإلغاء التوكيل الرئيسي والتوكيل المترتب عليه، توجه إلى الشرطة لعمل بلاغ خيانة أمانة ضد موظفه السابق والآخر، ليتبين أن موظفه السابق غادر الدولة بمجرد عمله التوكيل للثاني الذي غادر الدولة بدوره فور قيامه بسحب الأموال من الرصيد، ليبقى البلاغ غيابي وتصبح الأموال المسروقة في حكم المعدومة.

دروب نحو الموت

لاشك أن تعاطي المخدرات ينتهي بالضرورة بموت المتعاطي، سواء على المدى البعيد بما يحدثه من أضرار وتلف في أعضاء جسمه المختلف وخاصة الدماغ والأعضاء الحيوية الأخرى، أو بشكل أسرع من خلال جرعة زائدة، وهذه هي الطرق المباشرة التي تسلكها المخدرات نحو الموت. وهناك طرق أخرى لا يتم التطرق إليها كثيراً ولكن ملفات المحاكم تظهر مدى تعددها وتشعبها لتصل في النهاية إلى موت المتعاطي أو أحد أحبائه.

فقد أصدرت محكمة جنايات أبوظبي الحكم في قضية شاب في مقتبل العمر حاول الانتحار تحت تأثير مخدر الهيروين. وفي ذلك اليوم جاء إلى المنزل وطلب من والدته مبلغ 700 درهم لاصلاح سيارته، وألح عليها بسرعة تزويده بالمال قبل أن إغلاق الورشة، وبالطبع أعطته رغم أنها اتفقت مع والده على تخفيض مايقدمانه إليه من أموال حتى لا يعود للمخدرات بعد أن ضبط في قضية تعاطي وحكم بإيداعه بمصح علاجي، وقد أنهى العلاج وخرج من المصح ولكنه لم يتم العلاج بشكل كامل ولايزال يتعاطي الأدوية اللازمة.

لم يتأخر في الخارج كثيراً وعاد إلى المنزل بحال غير ماخرج به، وبعد لحظات عاد ليطلب ألفي درهم من والدته ولما منعتها عنه ثار عليها وأخذ بالصياح حتى سمعه والده ودخل معه في جدال تطور إلى مشاجرة لم يحترم فيها الفتى مقام والده وأخذ يصيح في وجهه، فعرف الأب أن ابنه ليس في حالته الطبيعية وطلب الشرطة لتأتي وتقبض عليه. وفي قسم الشرطة تم وضع الشاب في النظارة بينما كان الضابط يستجوب الوالدين، وفي تلك الأثناء سحب الشاب الحبل الموجود في حافة فراش النوم للمحافظة على تماسكه، وربط طرفه في قضبان نافذة السجن ثم وقف على كرسي ولف بسرعة الحبل حول رقبته، وفي تلك اللحظة انتبه أحد النزلاء الذي كان ممداً على فراشه، فقام بسرعة يحاول انقاذه وهو يصرخ حتى استيقظ باقي النزلاء وجاء حراس السجن وتعاون الجميع في منع الشاب من القفز من فوق الكرسي والموت منتحراً.

وفي تحقيقات النيابة أكد الشاب أنه لم يكن يريد الموت عندما لف الحبل حول رقبته وقال أنه لايعرف لماذا فعل ذلك أو إن كان فعله، ثم ادعى أن الحالة التي كان عليها أصابته بسبب الدواء الذي أعطاه إياه المصح العلاجي وتناوله لأنه لم يكن قد نام منذ ثلاثة أيام، ولكنه عاد واعترف بتعاطيه مخدر الهيروين بعد أن واجهه المحقق بنتائج التحليل الطبي، كما اتعرف بانه يتعاطاه عن طريق الحقن وهو ماتوافق مع أقوال والدته التي قالت أنه رأته وهو يأخذ الحقن الخاصة بالكلب من الثلاجة. من جهتها المحكمة أدانته بتهمني تعاطي المخدرات ومحاولة الانتحار وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات عن التهمة الأولى والحبس ثلاثة أشهر عن التهمة الثانية.

وفي قصة أخرى تم باعجوبة انقاذ شاب من موت محقق بعد حادث رهيب كاد يودي بحياته بعد أن اقلبت السيارة عدة مرات حتى تداخل حديد هيكلها ببعضه لتحوله إلى مايشبه الكرة، ولم يتمكن رجال الانقاذ اخراج السائق إلا بصعوبة شديد، وبالتحاليل تبين وجود أثار لأنواع عديدة من المخدرات والمؤثرات العقلية، وأن هذه الكمية كادت لكثرتها أن تقضي على حياته قبل حتى حصول الحادث، وأكد التقرير أن الشاب لايمكن أن يكون بحالة يمكن معها أن يقود سيارة أو حتى تبين ملامح الطريق واعتبروا أن الحادث كان حتمياً نظراً إلى الحالة العقلية التي كان عليها نتيجة المخدرات.

وفي محكمة جنايات أبوظبي صدر الحكم على الشاب الذي كان قد خرج للتو من المستشفى بالسجن 4 سنوات لادانته بتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وغرامة 20 ألف درهم للقيادة تحت تأثير المخدرات، و5 آلاف درهم للقيادة بتهور ووقف رخصة القيادة 3 أشهر.

وفي قضية أخرى تسبب شاب زائر من إحدى الدول المجاورة بوفاة ابن عمه في حادث مروري نتج عن قيادته السيارة تحت تأثير مخدر الحشيش، وكان الشاب أكد انه لم يتعاطى الحشيش في حياته ولكنه شعر بالدوار نتيجة دخان سجائر الحشيش التي كان يدخنها أصدقائه الذين كانوا معه في نفس السيارة بينما كانت نوافذ السيارة مغلقة، وبالتالي اصطدم بالدوار وانقلبت السيارة عدة مرات وسقط ابن عمه منها مما أدى إلى وفاته على الفور، وفي المحكمة تنازلت أسرة المتوفى عن حقهم بدم ولدهم، كما وجدت المحكمة أن محاكمة المتهم عن التعاطي ليس من اختصاصها باعتبار أن التعاطي تم خارج الدولة، وبالتالي أدانته فقط بتهم القيادة بتهور والقيادة تحت تأثير المخدر.

متهم في الخامسة من العمر

شقاوة الأطفال هي التي تزين أيامنا بالحركة وبمزيج من مشاعر الفرح والغضب، وقد توقعنا في مواقف محرجة، وإذا اختلف أطفالنا مع آخرين من نفس أعمارهم وجد الكبار أنفسهم يقعون في ما بينهم بخلافات أكبر، فإن رأوا أبنائهم عادوا للعبهم معاً وكأن شيئاً لم يكن، شعر الآباء بالخجل من أنفسهم وهم يرددون كلمة « أولاد».

وفي هذه القضية كان المشكو ضده البالغ خمسة أعوام طفل كالآخرين وإن كان أكثر حيوية أو شقاوة ومشاغبة، وهو أيضاً صبي لذلك فإن شقاوته تأخذ طابع الخشونة، وفي ذلك اليوم كان في طريق العودة من مدرسته في الحافلة مع زملائه من مرحلة رياض الأطفال، وبالطبع يعرف الجميع كيف تبدو هذه الحافلة خاصة في رحلة العودة إلى المنزل ظهراً، صراخ وضحك ولعب مشاجرات وبكاء وشكوى ولكن تبقى الأمور في الغالب تحت سيطرة المشرف على الحافلة المدرسية. وفي ذلك اليوم تحول اللعب بين الطفل وواحدة من زميلاته في نفس العمر إلى مشاجرة وغضب متبادل وشجار، وفي لحظة قام الصغير بدفع زميلته بقوة حتى سقطت على أرض الحافلة وجاءت مستندة إلى كوعها الذي أصيب جراء ذلك بالكسر، فقامت المشرفة على الباص بأخذ الطفلة إلى المستشفى لإسعافها واتصلت بوالديها لإبلاغهما.

وعندما حضر الوالد إلى المستشفى ورأى طفلته وقد كسرت ذراعها غضب بشدة وأصر على عمل محضر عن الواقعة وتوجيه الاتهام للطفل ذو الأعوام الخمسة بالاعتداء على سلامة جسم صغيرته مستشهداً بأقوال السائق ومشرفة الحافلة التي أكدت أن سقوط الطفلة لم يكن حادثاً بل نتيجة دفع المشكو بحقه لها، ولم تجد الشرطة بداً من تسجيل أقوال الأب واتهامه وإحالة القضية إلى نيابة الأسرة. وهناك حاول وكيل نيابة الأسرة ثني والد الطفلة عن اتهام طفل في الخامسة من العمر بتعمد إيذاء الطفلة وكسر يدها فهو لايزال في نفس عمرها ولا يعرف معنى تعمد الأذى بأي شخص، ولكن والد الطفلة أصر على أن الطفل يحمل بذور عنف واضحة وأنه يجب أن يحاسب على ما فعله وتوجيه التهمة له رسمياً ويحاكم، ورفض كل محاولات نيابة الأسرة لثنيه عن الادعاء ودفعه للتنازل عن الشكوى.

لم يكن أمام النيابة في هذه الحالة سوى مخرج واحد، والسبيل إليه يكمن في تقرير الطب الشرعي الذي يقرر حالة الطفلة وفيما إذا كانت إصابتها ستؤدي إلى عاهة مستديمة، أو أنها قابلة للشفاء التام بدون أن تترك آثار على شكل الذراع أو أي من وظائفها، لأن النيابة في حال أكد التقرير الطبي أو حتى شكك في أن الإصابة ستؤدي إلى مشاكل مستقبلية، فإنها لن تستطيع حفظ القضية وسيكون عليها إحالة الطفل ذو الأعوام الخمسة للمحاكمة بتهمة المساس بسلامة جسم الغير مالم يتنازل ولي الطفلة عن شكواه. وبعد أيام جاء التقرير الطبي مؤكداً أن حالة الطفلة لن ينتج عنها أي عاهة أو أثر، وبناء عليه قررت نيابة الأسرة حفظ القضية لأن المشكو بحقه طفل غير مميز و لا يعتبر مسؤول عن أفعاله.

قلوب للإيجـار

لم تعد أحلام الزواج والاستقرار وردية دائماً للفتيات، بل أصبح لونها الوردي مجرد قناع لفخاخ ينصبها المخادعون، ليتحول الحلم إلى كابوس مروع، ومهما كان الفخ الذي تجد الفتاة نفسها عالقة فيه فإن انكسار الحلم مؤلم وجروحه ليست سريعة الاندمال على أي حال. وقد تمر كثير من هذه الجرائم بلا عقوبة، لأن كسر الأحلام ليست من الجرائم المدرجة ضمن قانون العقوبات، ولكن في أحيان أخرى تشهد ساحات المحاكم فصولاً من هذه القصص.

ربما ليس جديداً استغلال مشاعر الفتيات كوسيلة للاحتيال عليهن والحصول على أموالهن مقابل لحظات من الأحلام الكاذبة. في القصة الأولى كانت الفتاة تودع سنوات عمرها عاماً بعد عام دون أن تستطيع إيجاد ذلك الرجل الذي يقبل أن يشاركها أيامه، فكانت تتجول بعينيها بحثاً عنه في خفايا كل مكان تمر به أو زمان تعيشه، إلى أن شاهدها ولمح ذلك التوق في عينيها، وكانت بالنسبة له فريسة أكثر من سهلة، فلابد أنها وقد منحها الله جمالاً دون المتوسط، لم تستمع في حياتها إلى الكثير من عبارات الغزل، تلك التي تحمل الفتيات إلى عوالم بلا أرض ولا سماء، وكانت هذه هي الثغرة التي نفذ منها إلى حياتها، فأمطرها بكلمات الحب ورسم لها المستقبل بألوان كل الأحلام حتى صدقته، ونسيت أنها في الحقيقة لا تشبه المرأة التي يصفها، ولكن لا بأس ألا تعمى العيون المحبة عن كل عيب.

ومرت أيام قبل أن يبدأ التحسر على فشله في إسعادها، وقصر يده عن لوصول إلى نجوم السماء التي تمنى لو اقتطفها من أجلها، الحياة صعبة والطموح كبير، وهو لديه الذكاء والخبرة والنشاط ولا ينقصه إلا رأس المال لكي ينطلق في حياته العملية ويحقق النجاح الذي يتمنى، هكذا كان يحدثها في ساعات الليل قاطعاً كلمات الحب بكلمات اليأس. ولكن لماذا اليأس، فكرت مع نفسها، صحيح أنها لا تملك هذا المال، ولكنها بلا شك تملك الوظيفة التي تستطيع بواسطتها الحصول على قرض من البنك يصلح أن يكون منطلقاً لحياته العملية، ولم لا فهي أولا ستكون شريكته في الاستثمار الذي ينوي القيام به، وثانياً أن كل المال في النهاية سيصب بين يدي أولادهما معاً، وهكذا بدأت تقنعه بأنها تستطيع أن تحل مشكلته، فاقتنع بجهد بسيط وإلحاح لا يذكر من قبلها، وكان أن سحبت من البنك 750 ألف درهم وقدمتها له لتكون نواة مشروعاته، فأخذها شاكراً ثم أغلق جهاز هاتفه المتحرك واختفى. مرت أسابيع وهي تحاول التواصل معه بدون جدوى إلى أن أدركت أنها وقعت فريسة محتال، فقامت بإبلاغ الشرطة التي استطاعت التوصل إليه وتقديمه للمحاكمة، حيث استطاعت الضحية إثبات احتياله عليها بشهادة الشهود الذي شاهدوها بعد خروجها من البنك وقد حصلت على العرض ثم سلمته له نقداً، وأدانته محكمة الجنح الابتدائية بتهمة النصب والاحتيال، وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات وهو الحكم الذي خفضته محكمة الاستئناف إلى سنتين.

وفي القصة الأخرى، كانت الضحية أسرع وقوعاً وأقل حيطة، فقد بدأت قصتها بشخص تعرفت عليه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، واستطاع بعد فترة قصيرة أن ينقل الحديث ليصبح من خلال الهواتف، وصارت الضحية أسيرة انتظار مكالماته التي أعادت إلى روحها أحلام الحب والاستقرار، وكان هو خبير في نسج الأحلام من ذرات الغبار التي تكفي زفرة ملل أن تحولها إلى مجرد سحابة دخان.

وكما في القصة الأولى، كان العائق الوحيد أمامه ليخطو إيجابياً نحو ارتباطهما أن يحل مشاكله المادية، والتي كانت هذه المرة تحل بمبلغ بسيط، فيكفي أن يكون لديه 25 ألف درهم ليسد ديونه ثم يبدأ معها حياته على أساس متين، ولما كان المبلغ بسيطاً فقد دفعته بدون نقاش، وأعطته لشخص قال أنه أرسله من طرفه، وما هي إلا دقائق حتى أعلن هاتفه أنه مغلق أو خارج نطاق التغطية، ولأنها لا تعرف شيء من بياناته فقد تم حفظ القضية لعدم الاستدلال على المتهم أو اسمه، وحتى الرقم كان باسم أسيوي غادر الدولة منذ شهور.

رجال شرطة مزيفون

شهدت محكمة جنايات أبوظبي خلال الفترة عدد من قضايا السرقة بالاكراه والخطف والاغتصاب والحرمان من الحرية، ومايجمع هذه القضايا التي نتناولها هي أن المتهمين فيها قاموا بانتحال وظيفة رجال التحريات ليسيطروا على ضحاياهم، وكان العامل الأساسي الذي ساعد هؤلاء على اتمام جريمتهم هو جهل الضحايا بحقوقهم التي يعطيها القانون للأفراد، وبقانون الاجراءات الذي ينظم العلاقة بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع، ومن معرفتهم لهذه الحقوق يمكنهم معرفة زيف ادعاءات هؤلاء. فمن حق كل فرد عندما يأتي له من يدعي أنه من رجال الشرطة أن يطلب رؤية بطاقته وأن يدقق بها بشكل جيد ويتأكد أنها للشخص نفسه.

فقد نظرت محكمة الجنايات قضية أوقف فيها شابين فتاة في محطة للباصات مدعين أنهم من رجال الشرطة وطلبوا منها الحضور معهم إلى قسم الشرطة لأنها مطلوبة، وفي الطريق أخذوا يفاوضونها بأن لايأخذوها إلى قسم الشرطة مقابل أن تمكنهم من نفسها ولكنها رفضت فقاموا بأخذها إلى منطقة صحراوية حيث حاولوا اغتصابها دون أن تمكنهم من نفسها وقاومتهم إلى النهاية، وعندها قاموا برميها في الطريق العام، حيث استطاعت بواسطة أحد الأشخاص الوصول إلى قسم الشرطة وأبلغت عن الواقعة، واستطاعت الشرطة بدورها القبض عليهم، وثبت بالتقرير الطبي وجود سجحات وكدمات في جسمها ناتجة عن محاولة الاغتصاب، وفي المحكمة تم الحكم على كل منهم بالسجن عشر سنوات.

ومن أهم الأشياء التي على الأفراد أن يعرفوها أن الشرطة لاتقبض على أي شخص دون أن يكون لديهم أمر من النيابة بذلك، ومن حق من يتم القبض عليه أن يطلع على هذا الأمر ويتأكد منه، ولايستثنى من ذلك إلا حالات القبض على الأشخاص في حالات التلبس في الجريمة، ومن الأمثلة على ذلك قضية تنظرها محكمة الجنايات حالياً، وهي مشابهة للقضية الأولى، حيث صعد شخصين إلى إحدى الحافلات المتجهة إلى مدينة أخرى وطالبا إحدى الفتيات بالنزول لأنها مطلوبة للشرطة، وعندما طلبت منهما ابراز بطاقاتيهما أخرج أحدهم بطاقة عرضها أمام عينيها بسرعة ثم أعادها إلى جيبه، وعندما نزلت من الحافلة أجبراها على الركوب في السيارة، وبينما هم في الطريق لاحظت أنهما يخرجان من المدينة فاستفسرت عن الأمر فأخبراها أنها جميلة ولايجوز لهما تركها تذهب إلى قسم الشرطة، ثم قفز أحدهما إلى الكرسي الخلفي محاولاً الاعتداء عليها ولكنها لم تمكنه من نفسها، وعندما لاحظت أنهما يبتعدان عن الطريق استغلت لحظة خفض السائق السرعة بهدف الانعطاف عن الطريق فرمت نفسها من السيارة وركضت نحو الطريق العام مستنجدة بالسيارات المارة.

ومن الأمور التي يجهلها الكثير من الناس أن تفتيش الأشخاص وسياراتهم ومنازلهم لايتم إلا بأمر من النيابة يتم الحصول عليه بعد تقديم تحريات تثبت وجود شبهة ما، إلا في حالات التلبس طبعاً، ولذلك لايطلب رجال الشرطة الحقيقيين تفتيش الناس بدون سبب أو أمر من النيابة، وقد نظرت المحاكم خلال الفترة الماضية عدد من القضايا التي يقوم فيها شبان بإيقاف أشخاص مدعين أنهم رجال شرطة ويقومون بتفتيشهم والاستيلاء على مالديهم من أموال. ومن هذه الحالات ان أوقف شاب شخص أسيوي على انه تحريات ثم قام بتفتيشه وتفتيش سيارته ثم استولى على مبلغ خمسة آلاف درهم كان بحوزته وقال له أنه سيأخذه مقابل أن يتركه دون القبض عليه، فاستغرب الرجل أن يصدر هذا السلوك عن رجل شرطة فأبلغ عن الواقعة. وفي قصة أخرى تم القبض على أحد الشبان الذي كان يقف أمام دوار قريب من أحد فنادق العاصمة بعد منتصف الليل ليقوم بإيقاف سيدات بعد خروجهن من الفندق وهن في حالة سكر مدعي أنه من رجال الشرطة، حيث يهتك أعراضهن ويأخذ ما لديهن من أموال، وقد حوكم في ثماني قضايا اتهم فيها بالسرقة بالإكراه وهتك العرض.

ولعل الضحايا المفضلين لهذا النوع من المجرمين هم الأشخاص المخالفين لقانون الإقامة، حيث لايستطيع هؤلاء الشكوى عن الجرائم التي ترتكب بحقه من قبل أشخاص يدعون أنهم رجال أمن، وقد تم محاكمة شخص بتهمة خطف عدة شابات أسيويات وحجز حريتهن وتعذيبهن واغتصابهن. وقد تبين أن المتهم كان يصطاد ضحاياه من الجنسيات الأسيوية عند محطة الباصات الرئيسية، ويلتقط من يعتقد أنها مخالفة للقانون الإقامة ويدعي أنه من رجال التحريات ويطلب منها ابراز مايثبت أنها مقيمة شرعية، ثم يأخذها بسيارته ويحجز حريتها في ملحق بمنزله لعدة أيام يقوم خلالها بتعذيبها وضربها وإجبارها على تعاطي المخدرات واغتصابها، وعندما يمل منها يرميها بالشارع وهو متأكد أنها لن تبلغ عنه، ولكن في أخر هذه الحالات وقع في شر أعماله عندما أخذ فتاة كانت في طريقها لزيارة صديق لها من بلدها، وعندما احتجزها نسي أخذ هاتفها منها فاتصلت بصديقها وأخبرته أنها خطفت، فقام بدوره بإبلاغ الشرطة التي استطاعت تحديد مكان الضحية والقبض على المتهم ليتبين أنها لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقوم بها بهذه الجريمة، ولكنه كان يفلت من العقاب سابقاً لأن الضحايا لم يبلغن عن الاعتداء الذي حدث لهم بسبب أوضاعهن المخالفة.

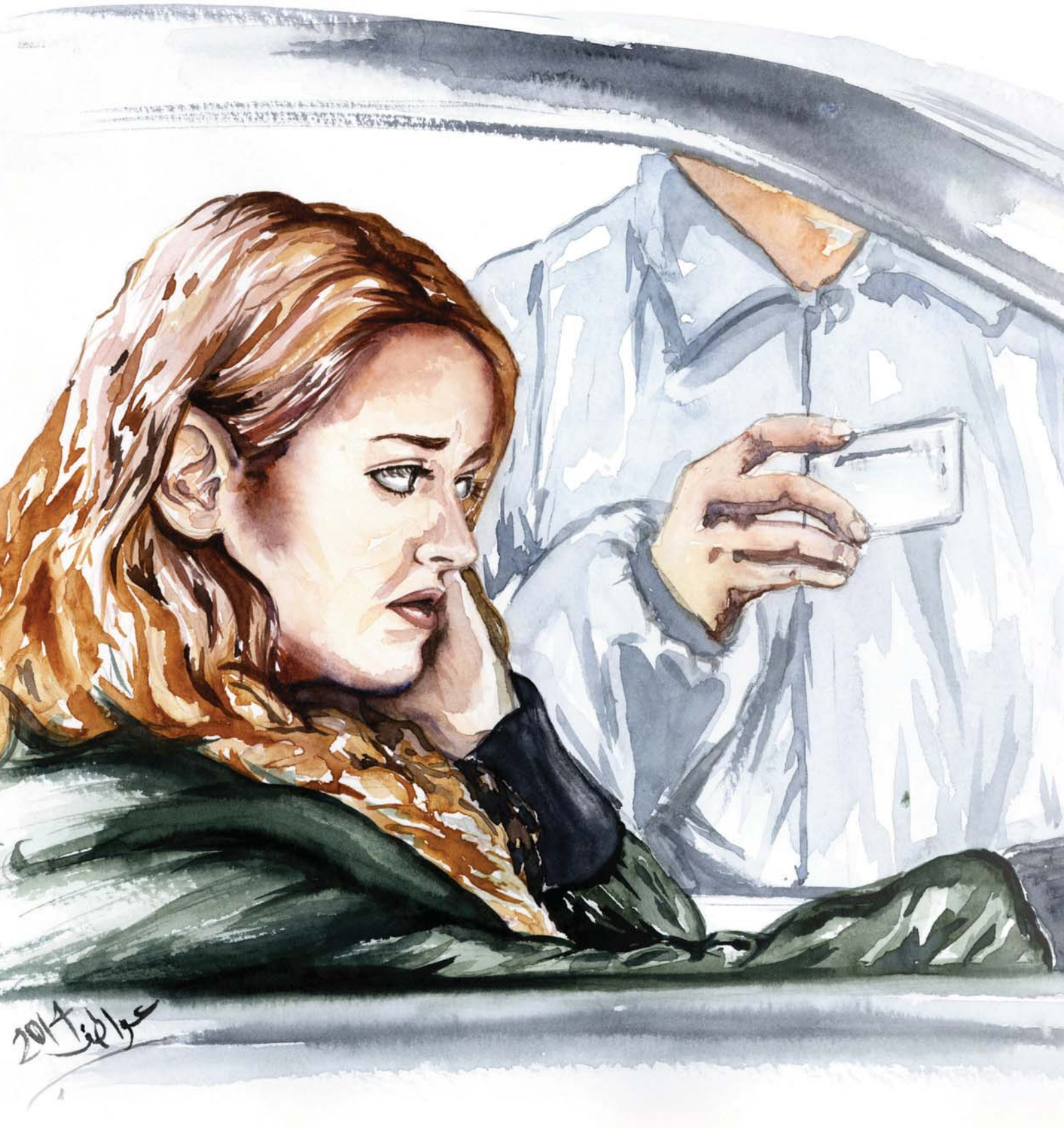

دمروا زواج ابنهم المريض

لم تكن محبة لزوجها ولا راضية بالحياة معه، بل أن حياتها الزوجية هي السبب المباشر لدخولها في حالة اكتئاب نفسي استمرت لسنوات، ورغم انجابها لطفلتها الأولى وحملها بالطفل الثاني لم تستطع تحمل ظروف حياتها مع زوج من ذوي الاحتياجات الخاصة في منزل يضم أيضاً حمويها وأشقاء زوجها الخمسة، فلطالما أشعرها هذا الزحام بأنها الحلقة الأضعف بين آخرين يملك كل منهم القوامة عليها، فهي زوجة الابن المريض في الأسرة، وربما كان هذا السبب في اعتيادها الاعتداء على زوجها المريض بالضرب والإهانة كتفريغ لاحباطها ويأسها. وربما لو أن الأسرة استوعبت امرأة ابنهم بالمحبة والتقدير لوجودها في حياة الشاب المريض لانعكس ذلك عليها حباً لزوجها ورضاً بحياتها معه.

لم يكن يوم الواقعة مختلفاً عن سواه من أيام حياتها إلا أن الأمور تطورت بشكل مفاجئ على غير ما توقع الجميع، في ذلك اليوم رفض زوجها الخروج معها عندما طلبت منه ذلك، متعللاً بسوء حالته الصحية، ولكن ما إن أمرته أمه بالخروج وعدم ترك زوجته تخرج بمفردها حتى أطاع الأمر وقام ليجهز نفسه لمرافقتها، لم تتحمل الموقف فهو يرضخ لأمه ويرفض طلبها هي، فكان أن لطمته على وجهه عدة مرات قبل أن تتوجه إلى غرفتها لحزم حقائبها مؤكدة أنها ستغادر للأبد. ولكن الموقف لم يمر كما يحدث كل مرة ضربت فيها زوجها، فقد انقضت عليها أم زوجها لتأخذ منها رضيعتها وتطلب منها أن تخرج منفردة، فاشتبكت مع حماتها لتجتمع عليها باقي الأسرة، وقام الأخ الأكبر بجذبها من شعرها ورميها على الأرض قبل أن يحضر عصى وينهال عليها بالضرب، وأخذ أشقاء زوجها الصغار حقيبة ملابسها ليقطعوها ويتلفوا مابداخلها، كما شاركت شقيقة زوجها في المعركة بسبابها ونعتها بالجنون مع مشاركة الجميع بضرب كنتهم وركلها.

في اليوم التالي حضر والدها وأخذها إلى المستشفى للعلاج، حيث تبين اصابتها بكدمات وخدوش في الوجه والرقبة والظهر مع خلو الجزء الأمامي من فروة الرأس من الشعر، وبناء عليه توجه الأب للإبلاغ عن الواقعة، حيث أنكر أفراد أسرة الزوج أن يكونوا قد أحدثوا تلك الاصابات بزوجة ابنهم وقالوا أنها مصابة باكتئاب نفسي وأن الدواء الذي تتعاطاه هو الذي أدى إلى سقوط الجزء الأمامي من فروة شعرها، وادعوا أن المجني عليها هي من لطمت وجهها وخدشت جسدها عندما أخذوا رضيعتها منها لمنعها من الخروج. أما هي فقد اعترفت بأنها اعتادت ضرب زوجها وأنه تتلقى علاج نفسي منذ فترة طويلة. وبتحويل القضية إلى القضاء أدانت محكمة جنح أبوظبي المتهمين بما أسند إليهم وحكمت على والدي الزوج وكل من شقيقته وشقيقه البالغين بغرامة 200 درهم مع تغريم الأخت 500 درهم لسبها المجني عليها ووقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، والأمر بتسليم أشقاء الزوج من الأحداث إلى ولي أمرهم على أن يتعهد بحسن تربيتهم. وفي محكمة الاستئناف الجزائية تم تأييد الحكم لجميع المتهمين ما عدا شقيق الزوج الأكبر الذي حكم عليه بالحبس شهرين.

وبعد أن أصبح الحكم الجزائي نهائياً تقدمت زوجة الابن إلى المحكمة المدنية وطالبت زوجها ووالديه وأشقاءه أن يؤدوا له مبلغ 100 ألف درهم تعويضاً عن الأضرار الجسدية والنفسية والمادية التي اصابتها نتيجة الاعتداء عليها، معلنة أنها كانت حامل في شهرها الثالث وأن الاعتداء عليها وضربها بالعصي والركلات على ظهرها أدى إلى اجهاضها، وقد وافقت المحكمة الابتدائية على إلزام أسرة الزوج متضامنين بتعويضها بمبلغ مئة ألف درهم. وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف من حيث استحقاق المدعية للتعويض، ولكنها وجدت أن القيمة التي قدرتها المحكمة الابتدائية كان مبالغاً فيها وقررت تخفيضها إلى خمسين ألف درهم تدفعها أسرة الزوج، التي خسرت أيضاً في لحظة غضب حفيدها الذي كان يمكن أن يكون عوناً لأبيه، وقضت على الحياة الزوجية لإبنهم المريض بلا عودة، في حين كان بإمكانها تفهم إحباط زوجة ابنهم واستيعابها باحترام، الأمر الذي كان سيعود بلا شك على حياة ابنهم الزوجية بالمحبة والاستقرار.

دفعت 665 ألف درهم لإعادة عائلتها

عندما تعصف بنا الحياة برياح سموم فنعجز عن مواجهتها، ونصبح أمام أقدارنا بلا حول ولاقوة، تحتار عقولنا عاجزة عن إيجاد حل ونظن أن لامخرج لنا إلا بخوارق لانستطيعها، فأما المؤمنون منّا فيلجأون إلى خالقهم الذي يعلم حالهم وهو أعلم منهم بما هو خير لهم، فقد يكون ماظنوه شراً هو في علم الغيب خيراً مستوراً لايعلمونه فيتمه عليهم، أو يكون ابتلاء أراده بهم فيرفعه عنهم. أما من اقتصر علمه على لحظته وأراد معاندة قدره فيبحث عن أي وسيلة ليطوع الزمان لارادته، وهؤلاء هم سوق المشعوذين الذي لايبور، فما يعجز عنه الإنسان هو صنعة بني الجان وملعبهم.

هي كانت قادمة إلى أبوظبي من دولة مجاورة تبحث عن سلوى لجرح قلبها بعد أن هجرها زوجها وأبنائها وأصبحت وحيدة بلا عائلة، وبينما كانت تسير بلاهدى التقت به في أحد المراكز التجارية، ولأن الوحيد يبحث عمن يبث إليه جرحه، وخاصة إن لم يكن قريب أو صديق قد يعاير أو يتشفى، عندها يمكن أن يفتح خزائن ألمه بدون خجل، وكذلك فعلت، حكت له قصتها وبكت أمامه متمنية أن يعود إليها زوجها وأبناءها بأي طريقة، فلمعت الفكرة في رأسه وبلحظة بدأ بتنفيذها، فهي كما يبدو ثرية ويمكن أن تكون صيداً أكثر من ثمين.

حدثها عن رمانة ذات القدرة والبركات، ورمانة كما قال امراة اختصها الله بأسرار العارفين، فهي على علم بأسرار الغيب، ومتصلة بالجان يعينوها على تيسير ما أرادت من أمر أبناء الانسان، فتفك المربوط وتيسر العسير وتفتح لهم الأبواب المغلقة. وما إن سمعت تلك الكلمات حتى شعرت أن أبواب الأمل قد تفتحت أمامها، ورجته ان يكلم «رمانة» من أجلها لعلها تعرف سبب هجر زوجها وأبناءها لها. وبالفعل عاد إليها بعد يومين ليخبرها أن «رمانة» فتحت لها فوجدت أن والدة زوجها قد عملت لها السحر فكرهها زوجها وابتعد عنها أبناءها، أخبرها اشياء عامة عن أسرتها وأسرة زوجها تنطبق على معظم العائلات فصدقته وأسلمت له أمرها.

بعد فترة جاء ليخبرها أن عملية إعادة عائلتها لها ستكون مكلفة، ولم تكن تمانع من بذل الغالي لتحقيق ذلك، فطلب منها 300 ألف درهم ليحضر لها خاتم سحري، ودفعت بدون تردد، وبالفعل أحضر الخاتم ولكنه عاد وأخذه لكي تنقش عليه «رمانة» بعض الطلاسم السحرية حتى يأتي بمفعوله في إزالة السحر عنها ويعود إليها زوجها، كما طلب منها 20 ألف إضافية كي يعيد لها ابنها ومثلها لإعادة ابنتها، ولم تمتنع عن دفع المبلغ، بل أضافت إليه مبلغ 17 ألف أخرى هدية منها إلى رمانة لكي تخلص لها بالعمل.

ولم يكتفي بما حصل عليه من أموال باسم رمانة، بل لفت نظره ساعة ثمينة يزيد ثمنها عن 160 الف درهم كانت ترتديها، وعبر عن اعجابه بها وطلب أن يأخذها لفترة حتى يقوم بعمل نسخة عنها لأمه، فلم تمانع وأعطته إياها ولكنه لم يعدها إليها، كما عبر عن اعجابه بجهازي هاتف متحرك من الأنواع الثمينة كانا بحوزتها فأعطتهم له. وبعد فترة اخترع حيلة جديدة فاتصل بها وأخبرها أن صاحب رمانة الأفريقي لديه ماسة 10 قيراط يريد بيعها، وسألها إن كانت تستطيع تأمين مشتري، ولكنها اعتذرت، فعرض عليها أن تدفع 100 ألف ويدفع هو مثلها ويشتركا بثمن الماسة ولكنها رفضت أيضاً واخبرته أنها لم تعد تملك المزيد من المال، فأخذ يخترع الحيل وهي ترفض الدفع .

وعندما أيقن أن النبع قد نضب وأنه لم يعد بالإمكان أن يحصل منها على أي مبلغ إضافي توقف عن الاتصال بها، كما لم يعد يرد على اتصالاتها لتسأل عن رمانة. بلا أخذ يرسل لها عبر هاتفه المتحرك رسائل الشتائم والتهديد بإبلاغ زوجها وأبنائها أنه تقوم بعمل السحر لهم. فلم تجد حلاً لاستعادة مالها سوى بالإبلاغ عنه والمطالبة بالأموال والأشياء الثمينة التي أخذها. وبالتحقيق معه أنكر أنه يكون قد أخذ منها أي شيء وادعى أنه شتمها لأنها كانت تلاحقه، وبتحويل القضية للمحاكمة لم تجد المحكمة لديها أي إثبات على وجود رمانة أو حصوله على أي من المبالغ التي ادعت أنه أخذها منها وقدرتها بمبلغ 665 ألف درهم، فحكمت ببراءته من تهمة السحر والشعوذة، وأدانته بتهمة السب وحكمت عليه بغرامة ألفي درهمن وتعويض مؤقت للمجني عليها ألفي درهم، مع حفظ حقها بطلب التعويض من خلال المحكمة المدنية.

جامعة وهمية

لم تكن تعلم أن طموحها العلمي قد يوصلها للوقوف أمام المحكمة كمتهمة، كانت فقط تحاول أن تحقق حلم حالت الظروف في بداية حياتها دونه، في ذلك الوقت لم تسمح إمكانياتها أن تدخل الجامعة واضطرت للاكتفاء بالدبلوم المتوسط حتى تستطيع أن تلتحق بسوق العمل سريعاً، وعندما حضرت إلى دولة الإمارات قادمة من بلدها في شرق أسيا، وتزوجت واستقرت أوضاعها المادية أصبح من الممكن دفع أقساط الجامعة، وأصبحت المشكلة في توفير الوقت، فالعمل والمنزل يستنزفان أيامها، ولايمكن أن تجد وقت للتوجه للجامعة وحضور المحاضرات.

وجاءها الحل في صورة إعلان على شبكة الانترنت، كان الإعلان عن إمكانية الدراسة في إحدى الجامعات المفتوحة ببلدها الأم، ولم يكن الإعلان يحمل اي تفاصيل إضافية، فقط رقم هاتف لمن يريد المزيد من المعلومات. عاد الحلم إلى مخيلتها ثانية فاتصلت بالرقم المذكور بالإعلان، وجاء الرد من شخص من نفس جنسيتها ليفتح المزيد من الأمل، فقد أخبرها أن هذه الجامعة ستحتسب شهادة الدبلوم التي تحملها كجزء من دراسة البكالوريوس، كما ستحتسب سنوات الخبرة التي قضتها في العمل كساعات دراسية تختصر سنوات الدراسة، وطلب منها أن ترسل له صورة عن شهاداتها العلمية والعملية ليخبرها أنها ستتمكن من حمل شهادة البكالوريوس بعد فترة تتراوح بين الثلاث والتسعة أشهر من الدراسة عبر شبكة الانترنت، فكان بذلك قد حل جميع المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق حلمها كما اختصر الوقت اللازم لذلك.

وبالفعل أرسلت له المبلغ الذي قال أنه سيكون أقساط الدراسة حسب المساقات المقررة لها، وأرسل لها وصل باستلام المبلغ لتبدأ بعد ذلك الدراسة بجد واجتهاد، فكانت تعود من العمل وتنهي واجباتها المنزلية بأسرع وقت لتتفرغ لدراستها، ولم تهتم بما بذلت من جهد ما دامت ستحصل بعد ذلك على الشهادة التي حلمت بها وستتمكن من تحسين ظروف عملها وتحصل على وضع يتناسب مع درجتها العلمية الجديدة. وبعد أربعة أشهر اتصل بها الشخص الذي حدثها في البداية ليخبرها أنها أنهت الساعات الدراسية اللازمة للحصول على شهادة البكالويوس وأن شهادتها جاهزة، ولكن عليها أن تدفع رسومها، فطلبت منه أن تكون الشهادة مصدقة من خارجية بلدها وسفارة دولة الإمارات، فوعدها بذلك على أن ترسل لها الرسوم والمصاريف اللازمة لذلك وقد فعلت.

ما إن وصلت الشهادة حتى أسرعت بها إلى مركز التوثيقات لوزارة الخارجية في دولة الإمارات حيث اكتشفت أن الأختام الموجودة على الشهادة مزورة وأن الطابع الموضوع عليها سبق استعماله. فما كان منها إلا أن غادرت على أول طائرة إلى بلدها لتتأكد من حقيقة الأمر، وهناك اكتشفت أنها لم تكن يوماً طالبة في الجامعة المفتوحة التي يفترض أنها تخرجت منها، وأن الشهادة مزورة أيضاً وليست التصديقات فقط، فقدمت بلاغ إلى السلطات المعنية في بلدها عن وقوعها ضحية أحد المحتالين.

وعند عودتها إلى أبوظبي تم القبض عليها في المطار وقدمت للمحاكمة بتهمة تزوير شهادة جامعية وتزوير أختام وطوابع سفارة دولة الإمارات. وأمام المحكمة دفعت ببرائتها مؤكدة أنها كانت ضحية لمحتال أخذ مالها وأوهمها بإمكانية حصولها على شهادة جامعية فقضت أربعة أشهر في الدراسة والتحصيل لتحقيق هذا الحلم ولكنها اكتشفت أن الجامعة كانت وهمية، وأقسمت للمحكمة أنها المجني عليها وليست جانية، وقدمت الأوراق والمستندات الخاصة بالتحقيقات التي تجريها سلطات بلادها حول البلاغ الذي قدمته ضد ذلك المحتال كما قدمت التحويلات المالية التي أجرتها ووصل استلامه للأقساط والمراسلات التي كانت بينها وبين الرجل المحتال. وأضافت أنها حالياً تدرس في إحدى الجامعات الأوروبية عن بعد ولكن هذه المرة بعد أن تأكدت من مصداقية الجامعة وسجلت فيها مباشرة وليس من خلال وسيط أو مكتب تعليمي، موضحة أن حلمها هو الحصول على شهادتها العلمية بالجد والجهد وليس بالتزوير. من جهتها المحكمة أخذت بأقوالها وحكمت ببراءتها من التهم الموجهة لها.

خواطر قاتلة

القتل هي أقدم جريمة عرفتها البشرية، وأول جريمة قتل حدثت عندما كان عدد البشر فوق كوكب الأرض ستة أفراد فقط، ولم يتوقف أبناء الإنسان عن ارتكاب هذه الجريمة منذ ذلك اليوم حتى الآن بشكل فردي وجماعي، ودائماً كان هناك سبب كالصراعات، الحروب، السرقة، الانتقام أو أي سبب أخر حتى لو تافه، مثل القضية التي نظرتها قبل فترة محكمة جنايات أبوظبي عندما قتل أسيوي أخر لأنه قال له أنه تصرف بطريقة مقرفة بأن شرب الماء مباشرة من الصنبور، فشعر بالإهانة وقتله على الفور، هذا سبب أقل من تافه بالتأكيد ولايستحق أن تزهق لأجله روح إنسان، ولكنه سبب.

ولكن عندما يقتل إنسان أمام مجموعة من الناس بدون أي سبب على الإطلاق، فإن ذلك لايعتبر غريباً ومفزعاً فقط، ولكنه يكبل الحاضرين عن مجرد التفكير بوقف الجريمة التي تبدو لحظتها احتمال غير وارد رغم أن مقدماتها واضحة أمام أعينهم. وفي ملفات دائرة القضاء يوجد قضيتين من هذا النوع الأولى حدثت في شهر رمضان في سكن عمالي في وقت الإفطار حيث كان العمال العشرة المقيمين في الغرفة جالسين حول الطعام منتظرين آذان المغرب، وقبلها بلحظات قام أحد العمال واتجه نحو المطبخ وأحضر ساطوراً كبيراً ووقف فوق رأس أحد زملاءه، ولم يشك أحد بشيء أو يشعر بأن هناك مايمكن أن يحدث، وما أن أطلق المؤذن كلمة الله أكبر حتى فوجئوا به وهو يصيح الله أكبر ثم ينزل بالساطور على رأس أحدهم بدون مقدمات حتى قسمه طولياً، وقبل أن يستيقظوا من الصدمة كان قد عاجله بضربة أخرى فصلت رأسه عن جسده.

قبضت الشرطة على القاتل بعد أن تمكن منه زملائه، وكانت المفاجئة أن التحقيقات أكدت عدم وجود مشكلة بين القاتل والقتيل، أوخلاف سابق أو حالي حول أي شيء مادي أو معنوي أو حتى مشادة كلامية، حتى الفحص الطبي الذي تم إجراءه لمعرفة ما إذا كان هناك اعتداء جنسي من قبل أحدهما على الآخر جاء بنتيجة سلبية، والتحريات حول علاقة الأسرتين في البلد الأم أكدت عدم وجود علاقة أو معرفة بين الأسرتين. أما القاتل فأكد صحة كا ماتوصلت إليه التحقيقات، وأكد أن المجني عليه لم يضايقه يوماً بقول أو فعل، ولكنه شعر وهو جالس حول الطعام أنه يجب أن يقتله مع الآذان، وجاءته فكرة أن كلمة الله أكبر التي سيقولها المؤذن هي تكبير لذبح زميله وكل مافعله هو أن نفذ هذا الخاطر.

من جهتها المحكمة أحالت المتهم للفحص العقلي والنفسي وانتهى التقرير إلى عدم وجود أي مشكلة نفسية أو عقلية لدى المتهم وأكد أنه مسئول عن أفعاله، ولم تجد المحكمة سوى الحكم على المتهم بالإعدام بعد رفض أسرة المجني عليه العفو وإصرارها على القصاص.

وفي قضية أخرى، دخل رجل أفريقي يحتل وظيفة محترمة بأبوظبي إلى أحد المساجد للصلاة، وهناك وجد أخر أسيوي كان قد انتهى للتو من الصلاة وجلس يذكر الله قليلاً قبل أن يعود إلى عمله، ولكنه توقف عن التسبيح عندما لاحظ أن الرجل الأفريقي ينظر إليه بطريقة مخيفة جعلت قلبه يرتجف، فقام يركض فاراً من المسجد، فلحق به الرجل الآخر وهو يصيح « أمسكوه إنه هو.. إنه المسيح الدجال أمسكوه». وأمام هذا المشهد وقف المارة يضحكون من الموقف الذي كان ظريفاً بنظرهم، خاصة وأن الرجل الهارب لايحمل أي من الملامح المسيح الدجال التي يعرفها العامة قبل الخاصة من أهل العلم، وأهمها أنه أعور، أما ذلك الرجل فكانت عيناه سليمتان. وحده الرجل الهارب كان يشعر بالخطر وبقي يواصل الركض مستنجداً بينما يضحك الناس مما هو فيه.

وبعد مسافة من الركض وجد الرجل الأفريقي سيخ من الحديد ملقى على الأرض فأخذه واستطاع أن يصيب الأخر ويوقعه أرضاً، ثم إنهال عليه بالضربات وهو يهتف فرحاً بالقضاء على المسيح الدجال حتى أزهق روحه قبل أن يستيقظ المارة من ذهولهم.

وفي محكمة الجنايات تم تحويل المتهم إلى الطب الشرعي الذي أكد أن المتهم مصاب بحالة من الجنون المتقطع، أي لاتظهر أعراضه على المصاب إلا في فترات قصيرة متقطعة، ويكون طبيعياً تماماً عندما تزول عنه هذه الأعراض، ولهذا لم يلاحظ أحد من العاملين معه أو أقاربه أنه مريض خطر وبحاجة إلى العلاج، وبناء عليه حكمت المحكمة ببراءة المتهم من الجريمة لعدم مسئوليته عن أفعاله وأمرت بإيداعه في مصح عقلي مع إلزام أسرته بدية المجني عليه الذي لم يجد من ينقذه رغم أن الجريمة حدثت في الشارع وفي وضح النهار وأمام عدد كبير من الناس، فقط لأنهم لم يتوقعوا أن يتحول الأمر إلى جريمة.

المحتويات

طعنتان في القلب 4

دموع أب في محكمة الجنايات 6

بين حتمية القدر ومسؤولية الخطأ 8

نهاية طفل بين قسوة أبيه وضعف أمه 10

انتقم من ابنة أخيه برفض تزويجها 12

الصفقة الخاسرة 14

حلم الرشاقة دمر مستقبلها 16

ذئاب منزلية 18

أعمال خير تنتهي بأصحابها خلف القضبان 20

الأبناء، الخاسر الأكبر 22

اغتصباها وتركاها في العراء 24

مأساة الطفلة مريم 26

أنجبت صناعياً من طليقها رغماً عنه 28

المتسللون حياة خارج حماية القانون 30

انتقما منه بجملة واحدة 32

دروب نحو الموت 34

متهم في الخامسة من العمر 36

قلوب للإيجار 38

رجال شرطة مزيفون 40

دمروا زواج ابنهم المريض 42

دفعت 665 ألف درهم لإعادة عائلتها 44

جامعة وهمية 46

خواطر قاتلة 48

تمت الطباعة على ورق صديق للبيئة

مركز الاتصال
800 2353 (ADJD)

التواصل الاجتماعي
@adjd_official

adjd.gov.ae